

جامعة باجي مختار عنابة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية في المادة التعليمية: اقتصاد كلي 01

توجه هاته المطبوعة إلى طلبة السنة الثانية قسم العلوم الاقتصادية

من إعداد د. ذباح حسين

السنة الجامعية 2024/2023

جامعة باجي مختار عنابة
كلي العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم لعلوم الاقتصادية

مطبوعة محاضرات في المادة التعليمية: اقتصاد كلي 01
مع تمارين محلولة

توجه هاته المطبوعة إلى طلبة السنة الثانية قسم العلوم الاقتصادية

من إعداد د. ذباح حسين

السنة الجامعية 2024/2023

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
19-3	الفصل الأول : النظرية الاقتصادية الكلية - مفاهيم ومصطلحات-
ص 3	1- تعريف الاقتصاد الكلي
ص 3	2- أهم الفروقات بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي
ص 4	3- أدوات التحليل الاقتصادي الكلي
ص 6	4- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية
ص 09	5- السياسة المالية
ص 10	6- السياسة النقدية
ص 11	7- العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية:
ص 15	8- التوازن الاقتصادي الكلي
ص 16	9- تمارين
37-21-	الفصل الثاني قياس مستوى النشاط الاقتصادي
ص 21	1- بعض المفاهيم و المجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي
ص 22	2- الناتج الوطني بسعر السوق و سعر التكلفة:
ص 24	3- طرق قياس النشاط الاقتصادي:
ص 28	4- بعض المفاهيم كثيرة الاستخدام:
ص 31	5- تمارين
55-39	الفصل الثالث النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي العام
39	1- فرضيات التحليل الكلاسيكي
ص 39	2- توازن سوق العمل

42ص	3- توازن سوق النقود
44ص	4- التوازن الكلي عند الكلاسيك
49ص	5- نقد النظرية الكلاسيكية
51ص	6- تمارين
70-57	الفصل الرابع النموذج الكينزي في التوازن الاقتصادي العام
57ص	1- أهم فرضياته
57ص	2- أثر العوامل الذاتية على الاستهلاك
59ص	3- دالة الاستهلاك الكينزية
59ص	4- دالة الادخار الكينزية
60ص	5- خصائص دالة الاستهلاك الكينزية
64ص	6- العرض الكلي
65ص	7- تحديد الدخل الوطني في التوازن
70ص	8- تمارين
85-75	الفصل الخامس دوال الاستهلاك
75ص	1- دالة الاستهلاك عند كيزنتس:
76ص	2- دالة الاستهلاك عند ديزنمبيري:
78ص	3- نظرية فريدمان للدخل الدائم:
79ص	4- نظرية تأثير الأصول على الاستهلاك:
79ص	5- نظرية دورة الحياة:
80ص	6- تمارين
87	الفصل السادس دوال الاستثمار
87ص	1- تعريف الاستثمار الاقتصادي:
87ص	2- أصناف الاستثمار:

ص87	3- أهمية الاستثمار
ص88	4- أدوات الاستثمار
ص89	5- أثر سعر الفائدة على الاستثمار:
ص90	6- أثر الكفاية الحدية للرأسمال على قرار الاستثمار:
ص91	7- مضاعف الاستثمار الكينزي البسيط:
ص97	8- مبدأ المسرع أو المعجل:
ص100	9- تمارين
ص105	خاتمة
ص107	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال
التوازن بين العرض و الطلب
منحنى طلب العمل
منحنى عرض العمل
توازن سوق العمل
العرض النقدي
التوازن النقدي
منحنى دالة الطلب
منحنى دالة العرض
منحنى التوازن الكلي
منحنى دالة الادخار

منحنى دالة الاستثمار
الاستثمار المستقل عن الدخل
الاستثمار التابع للدخل
منحنى العرض الكلي
دالتي الاستهلاك و الادخار
دالة الاستهلاك عند كيزنيس
دالة الاستهلاك عند فريدمان
منحنى الفجوة الانكماشية
منحنى الفجوة التضخمية

قائمة الجدول

أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي
مقارنة بين الضرائب و الرسم

مقدمة

مقدمة:

بما أن الاقتصاد الكلي هو الفرع الثاني الذي يتعرف من خلاله الطالب على علم الاقتصاد فحاولنا في هاته المطبوعة تزويد الطالب في مرحلة الليسانس بأساسيات التحليل الاقتصادي الكلي بأسلوب بسيط وواضح، من أجل جعل الطالب له القدرة على تقييم اقتصاد بلد من خلال دراسة و تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية من معدلات النمو و التضخم، البطالة إلى غير ذلك من المؤشرات، كما يسمح للطالب بمحاولة إيجاد الحلول لمختلف الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من خلال التعرف على السياسات الاقتصادية الكلية، ومن أجل كل هذا قمنا بإعداد هاته المطبوعة وفقا لمقرر وزارة التعليم العالي و البحث العلمي وتم تدعيم هاته المحاضرات بأمثلة و عدة سلاسل من التمرينات مرفقة بالحل لتبسيط مختلف المفاهيم أمام الطالب وزيادة قدرته على استيعاب ذلك.

مدخل للنظرية الاقتصادية
الكلية- مفاهيم ومصطلحات
أساسية-

الفصل الأول مدخل للنظرية الاقتصادية الكلية مفاهيم ومصطلحات

1- **تعريف الاقتصاد الكلي:** هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر أو المتغيرات أو المجاميع الاقتصادية على المستوى التجميعي أو التكميلي و ذلك مثل دراسة أي ظاهرة على المستوى الوطني أو الدولي أو الإقليمي و العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات و العوامل المؤثرة فيها.

ويهتم الاقتصاد الكلي بدراسة العوامل أو القوى التي تحدد مستوى الإنتاج الوطني من السلع والخدمات ، وتلك التي تحدد مستوى التوظيف لعناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع وغيرها، لذلك تقوم النظرية بشرح عملية الاستخدام التام أو الكامل للموارد المتاحة للمجتمع خلال فترة زمنية محددة ، وتفسر من جهة أخرى أسباب وجود طاقات عاطلة غير المستغلة في العملية الإنتاجية ، كما تحاول النظرية شرح الأسباب التي تؤدي إلى نمو الناتج الوطني من السلع والخدمات بين فترة زمنية وأخرى، وتفسر أسباب التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أن النظرية الاقتصادية الكلية تعالج مشكلات اقتصادية عامة كالركود والبطالة والتضخم وغيرها من ذلك، وهذا يعني أن المتغيرات التي تدخل في النظرية الاقتصادية الكلية هي متغيرات كلية أو تجميعية مثل: الناتج الداخلي الخام، الناتج الوطني الخام، الدخل الوطني، المستوى العام للأسعار¹ إذن الاقتصاد الكلي هو العلم الذي يهتم بالأداء العام للاقتصاد الوطني

2- أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي و الكلي² :

الاقتصاد الجزئي	الاقتصاد الكلي
- يدرس سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة	- يدرس سلوك الوحدات الاقتصادية الكلية
- تحقيق المنفعة	- تحقيق التنمية الاقتصادية
- أهم المواضيع التي يدرسها: نظرية توازن المستهلك، نظرية توازن المنتج، ونظرية الطلب والعرض، ونظرية القيمة أو الثمن، ونظرية الإنتاج والتكاليف على مستوى المشروع الاقتصادي،	- أهم المواضيع التي يدرسها: النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني، ودورة هذا النشاط والدخل الوطني وقياسه، والمتغيرات الاقتصادية المكوّنة له كالأستهلاك الكلي، والاستثمار الكلي، والادخار الكلي، البطالة، التضخم،

¹ محمد أحمد الأفندي النظرية الاقتصادية الكلية، الامين للنشر و التوزيع ، صنعاء 2014 ، ط2، ص 03
عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد اسماعيل سيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر ط1، عمان الأردن، 2015، ص 222

التشغيل، المستوى العام للأسعار	المنفعة وعلاقتها بالطلب والتحليلات الخاصة بأسواق السلع والخدمات إلخ.
--------------------------------	---

بالإضافة إلى ذلك يمكن إضافة الفروقات التالية أيضا :

- يهتم الاقتصاد الجزئي بالربح و كيفية تعظيمه بينما الاقتصاد الكلي يهتم بزيادة الدخل الوطني، باعتباره أداة النمو الاقتصادي مع أخذ بعين الاعتبار للعامل الاجتماعي.
- التوازن الاقتصادي الجزئي غالبا ما يعبر عن الوضع الأمثل توازن المستهلك عندما يحقق أكبر منفعة توازن المؤسسة عندما يحقق الربح بأقل تكلفة ممكنة، بينما التوازن الاقتصادي الكلي لا يعبر عن الوضع الأمثل للمجتمع فقد يكون العرض يساوي الطلب و رغم ذلك وجود مشاكل في المجتمع: بطالة، تضخم... إلخ.
- الاحتكار على المستوى الجزئي لا تترتب عليه نفس الآثار الاجتماعية كما هو على المستوى الكلي، لأن احتكار بعض السلع و الخدمات داخل المؤسسة لا يؤدي إلى أزمة أو ارتفاع الأسعار بينما في الاقتصاد الكلي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و ظهور أزمات إنتاج.
- الحكم بالاقتصاد الجزئي لا يعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي أو التطور أو النمو بينما الحكم في الاقتصاد الكلي أفضل، و يعبر عن مستوى الأداء الاقتصادي و النمو

3- أدوات التحليل الاقتصادي الكلي: من أجل التحليل الاقتصادي الكلي لابد من استخدام النماذج الاقتصادية المتعارف عليها.

3-1 تعريف النموذج الاقتصادي: أداة تحليلية تهدف إلى وصف العملية الاقتصادية في أي بلد أو منطقة. ويتم تصميم هذه النماذج في العادة لدراسة حركة الكميات الإجمالية مثل المبلغ الإجمالي للسلع والخدمات المنتجة، وإجمالي الدخل المكتسب، ومستوى توظيف الموارد الإنتاجية، ومستوى الأسعار.

قد تكون نماذج الاقتصاد الكلي منطقية و/أو رياضية و/أو حسابية؛ تخدم الأنواع المختلفة من نماذج الاقتصاد الكلي أغراضًا مختلفة ولها مزايا وعيوب مختلفة يمكن استخدام نماذج الاقتصاد الكلي لتفسير المبادئ النظرية الأساسية

وتوضيحها؛ وقد تُستخدم لاختبار نظريات الاقتصاد الكلي المختلفة، ومقارنتها، وقياسها؛ وقد تُستخدم لإنتاج سيناريوهات «ماذا لو» (عادةً للتنبؤ بآثار التغييرات في السياسات النقدية أو المالية أو غيرها من سياسات الاقتصاد الكلي)؛ ويمكن استخدامها لتوليد التوقعات الاقتصادية. بناءً على ذلك، تُستخدم نماذج الاقتصاد الكلي على نطاق واسع في الأوساط الأكاديمية في التدريس والبحث، وهي تُستخدم أيضًا على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية، والحكومات الوطنية، والشركات الكبرى، وأيضًا من قبل الاستشاريين الاقتصاديين.

2-3 أنواع النماذج الاقتصادية : تنقسم النماذج الاقتصادية إلى:

✓ **النموذج الوصفي Descriptive Analysis**: هي عبارة عن تصور نظري حيث من خلاله يتم دراسة الظواهر من خلال تعريفها، تحديد أسبابها وطبيعتها دون اللجوء إلى المعادلات الرياضية.

✓ **النموذج الرياضي Mathematical Analysis**: هي عبارة عن علاقات دالية التي تسمح لنا بدراسة مختلف الظواهر الاقتصادية من خلال تحديد كل من الأثر والتأثير المتبادل ما بين مختلف المتغيرات الاقتصادية.

✓ **النموذج القياسي Econometrics Analysis**: هو وسيلة قياس ونمذجة مشكلة اقتصادية مع إمكانية تحديد صحة العلاقات الرياضية في الظروف الاقتصادية.

✓ **النموذج البياني Graphical Analysis**: من خلال هذا النموذج يمكننا

تبين طبيعة وشكل العلاقة ما بين المتغيرات مع تحديد نوع الأثر المتبادل³
3-3 أنواع التحليل (طرق التحليل) في الاقتصاد الكلي: هناك عدة طرق للتحليل في الاقتصاد الكلي نذكر منها: ⁴

✓ التحليل الساكن (النماذج الساكنة):

التحليل الساكن يتميز بكون العلاقات السببية التي تحدد التوازن مستقلة عن الزمن (تحليل غير مرتبط بعنصر الزمن)، فهو تحليل لحظي مؤقت ويكون عادة في الفترة القصيرة.

✓ التحليل الديناميكي:

يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن عند تحليل الظواهر الاقتصادية.

✓ التحليل المقارن:

خالد واصف الوزني أحمد حسين الراجعي مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق دار وائل للنشر عمان الأردن ص 33-35.³
بهية عمروش مطبوعة بعنوان الاقتصاد الكلي 1 دروس وتمارين جامعة الجزائر 3 سنة 2022/2021 ص 14⁴

هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يدرس ظاهرة اقتصادية من خلال علاقتها السببية في وضعين مختلفين دون الاهتمام بالكيفية التي تم بها الانتقال من الوضع الأول إلى الوضع الثاني.

✓ التحليل الوصفي:

هو الذي يدرس الظواهر الاقتصادية والمتغيرات المؤثرة فيها بصفة نظرية أو وصفية من خلال تقديم شرح وتفسير مفصل للظاهرة محل الدراسة، بعيداً عن الأساليب الرياضية أو الكمية التي تحتاج إلى بعض الفرضيات لتحقيقها، ويتمتع هذا النوع من التحليل بمكانة بارزة خاصة إذا علمنا أن الدراسات الاقتصادية التحليلية النظرية تفيد الدراسة التحليلية في العلوم الاقتصادية التطبيقية باعتبار الأولى مرشد في اختبار نتائج الثانية [1]

✓ التحليل الرياضي:

هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استعمال الأدوات والمعادلات الرياضية في تحليل العلاقة بين المتغيرات والظواهر الاقتصادية المختلفة قيد الدراسة.

✓ التحليل القياسي:

هو نوع من أنواع التحليل الاقتصادي يعتمد على استخدام أدوات كل من علم الرياضيات وعلم الإحصاء في التعبير عن العلاقات الاقتصادية المختلفة بين متغيرات الظاهرة الاقتصادية المدروسة، من أجل القياس الكمي للعلاقات التي تربط بين مختلف المتغيرات ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة. وقد أطلق على هذا الفرع من علم الاقتصاد بالاقتصاد القياسي، ومع ظهور وتطور أجهزة الحاسوب والبرامج الحاسوبية، أصبح استخدام هذا النوع من التحليل الاقتصادي أكثر سهولة من خلال تزويد الباحثين بالأدوات اللازمة للاختبار الكمي للظواهر الاقتصادية والتنبؤ بحركة المتغيرات.

4- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية: تهدف السياسة الاقتصادية الكلية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتوضيح أو شرح المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني لدولة ما ومحاولة إعطاء أو إيجاد بعض الحلول الملائمة لها غير انه قبل دراسة ووضع أي سياسة اقتصادية كلية لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية بشكل محدد ودقيق.

ومن الواضح إن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية تختلف من اقتصاد إلى آخر أنه عموماً تشترك جميع المجتمعات السعي في تحقيق الأهداف التالية التي تحقق الاستقرار الاقتصادي.

✓ **الهدف الأول النمو الاقتصادي المستقر:** يقصد بالنمو الاقتصادي عادة الزيادة المستمرة في الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما في إنتاج السلع و الخدمات مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي أي تحسن قدرته الشرائية، و لهذا فان كل الدول تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية إلا أنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو الديمغرافي حتى ينعكس ايجابيا على مستوى معينة من الأفراد أو مستوى الحياة أو على الأقل أن يبقى معدل النمو على حاله.

✓ **الهدف الثاني العمالة الكاملة :** يوجد هناك فرق بين المفهوم النظري و العملي للعمالة الكاملة فالمفهوم النظري تعني العمالة الكاملة استخدام جميع الموارد استخداما كاملا و أمثلا، ومن ثم فان هدف العمالة الكاملة يتطلب ضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر.

ففي الأوضاع العادية عمليا من الصعب جدا الوصول إلى التشغيل الكامل خاصة في المجتمعات الديمقراطية وذلك نظرا للإحلال الآلة محل اليد العاملة، إلا أنه نظريا إذا افترضنا أن جميع أفراد المجتمع يعملون ماعدا في أوقات الفراغ المرغوبة و المشروعة وذلك بمثل:

- تحديد ساعات العمل.
- العطل الرسمية.
- قوانين التقاعد.
- انصراف الشباب عن العمل أثناء الدراسة... الخ.

فإننا سنصل إلى مستوى الاستخدام الكامل في الفترة القصيرة و يبقى أن نؤكد بأن العمالة الكاملة كهدف ولكن لا يمكن أن نحققه و هذا ما يجعلنا نقبل وجود معدل بطالة عادي أو طبيعي، وهذا يربطه بمعدل النمو التضخم... الخ، أي أن المعدل الطبيعي للبطالة هو ذلك الذي يسمح بوجود بتسكين العمالة في مؤهلاتها الملائمة، كما يسمح بتحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي الأخرى في مستوى المعقول و المصطلح الشائع في الاستخدام خاصة في التحاليل المعاصرة هو استخدام المتاح أي عدد المناصب المتاحة أو المتوفرة فعلا لأسباب اقتصادية داخلية أو خارجية.

✓ **الهدف الثالث استقرار الأسعار:**

إذا كان تحقيق العمالة وفقاً للمفهوم العملي لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر فإن استقرار الأسعار بالمثل لا يعني تحقيق معدل التضخم يساوي الصفر، وإنما المحافظة على معدل التضخم ثابتاً عند مستوى منخفض نسبياً في حدود 1 إلى 3 % كحد أقصى، وهذا لا يعني عدم زيادة الأسعار وإنما أن تكون تلك الزيادة مبررة اقتصادياً وذلك مثل زيادة تكاليف الإنتاج أو زيادة أسعار المواد الأولية المستوردة... الخ.

و يتمثل استقرار الأسعار في المحافظة على مستوى القدرة الشرائية للمستهلكين بحيث يجب أن يكون معدل الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي أكبر من معدل التضخم، لأنه لو حدث العكس سيؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ومنه انخفاض الطلب ومن ثم الركود الاقتصادي.

إلا أنه يجب الإشارة أنه أحياناً قد يكون التضخم وسيلة مرغوب فيها تلجأ إليها الحكومة لتمويل التنمية الاقتصادية فالحكومة قد تلجأ إلى فرض ضرائب على المبيعات على بعض السلع الاستهلاكية تهب إلى الخزينة، وتقوم بتمويل المشروعات الإنتاجية في المجتمع من خلال الإيرادات الضريبية السابقة ومن ثم ترتفع الأسعار ولكن بصورة مؤقتة.

✓ الهدف الرابع التوازن في ميزان المدفوعات :

كذلك نلاحظ أنه من بين الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية الكلية لتحقيقها هي تأمين أو ضمان التوازن في ميزان المدفوعات، ولكن قبل ذلك ماهو ميزان المدفوعات؟ فهو عبارة عن جدول يلخص كل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن الجزائر مثلاً و العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة وتشمل هذه الصفقات

الصادرات - الواردات - تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية

و لكل دولة ميزان مدفوعات مع دولة أخرى أو مجموعة دول أو اتحاد كالاتحاد الأوروبي.... الخ.

و يوضح ميزان المدفوعات خاصة الجانب الدائن و الجانب المدين فإذا كان الجانب الدائن أكبر من المدين هذا يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات، و أما في حالة كون الجانب المدين أكبر من الدائن فهذا يعني وجود عجز في ميزان المدفوعات، و لهذا فإن الدولة التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها

تكون مضطرة باستمرار لاتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته يجعل الجانب الدائن و المدين متعادلين.

✓ الهدف الخامس عدالة توزيع الدخل :

من الأهداف الرئيسية التي تهدف أو ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الناتج الوطني بشكل عادل أو على الأقل قريب منه، و هذا لا يعني توزيع الدخل بشكل متساوي بين كل أفراد المجتمع بمكافأة الأفراد حسب مجهوداتهم و إنتاجهم المادي و الفكري، تطبيقا للمبدأ القائل لكل حسب عمله و جهده و في هذا الإطار فانه من العدالة في التوزيع ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع⁵ SMIG

5- السياسة المالية:

1-5 تعريف السياسة المالية:

إن السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية الأدوات ووسائل مالية تستخدم للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كمي لحجم الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانياتها وظروفها الاقتصادية، وما تعتقه من عقائد. أو هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة⁶. ويمكن تعريفها أيضا "هي بمثابة دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كمي لحجم الإنفاق العام و الإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي و دفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات"⁷.

بريش السعيد الاقتصاد الكلي نظريات نماذج تمارن محلولة دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة 2007 ص 21- 23
سن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 7321، ص 6
السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر 1993⁷

5-2 مفهوم السياسة الجبائية: تعتبر السياسة الجبائية جزء من السياسة المالية، إذ أنها تعبر عن مختلف الظواهر الجبائية وتحلل أوجه النشاط المالي للدولة في سبيل تحقيق أهداف المجتمع، وتعرف على أنها مجموعة البرامج التي تضعها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الجبائية الفعلية و المحتملة، لإحداث آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية. كما أنها تمثل مجموعة القرارات و الإجراءات و التدابير المتخذة بهدف تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الجبائية طبقاً لأهداف السلطات العمومية.⁸

5-3 أدوات السياسة المالية: للسياسة المالية أدوات نذكر منها:

- الانفاق العام.
- الضرائب.
- الدين العام.

6- السياسة النقدية: تشمل جميع التنظيمات النقدية و الصيرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، بهذا المعنى فإنها تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة و البنك المركزي و الخزينة العمومية بقصد التأثير في مقدار وتوافر و استعمال النقد و الائتمان و كذلك يمكن أن تعرف السياسة النقدية على أنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير في النقد و الائتمان فضلا عن الاقتراض الحكومي أي حجم و تركيب الدين الحكومي.⁹

1-6 أنواع السياسة النقدية:

- ✓ **السياسة النقدية التوسعية:** عندما يكون الاقتصاد في حاجة إلى نقود لتحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي و يكون الجهاز الإنتاجي مرناً أي أن تكون المؤسسة وفق المعايير الدولية يد عاملة استعمال أحدث التكنولوجيات تسيير جيد فان ذلك سيؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و زيادة على طلب اليد العاملة .
- ✓ **السياسة النقدية الانكماشية:** و تكون هذه السياسة بالدول المتخلفة وذلك لأن معدل التضخم فيها مرتفع وذلك يؤدي إلى زيادة المطالبة

مختاري مصطفى السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية 2016، مقال منشور في مجلة الحقوق و العلوم الانسانية –دراسات اقتصادية- جامعة زيان عاشور الجلفة ص 136⁸

هيل عجمي جميل جنابي رمزي ياسين تيسع أرسلان النقود و المصارف و النظرية النقدية دار وائل للنشر الطبعة الأولى بغداد 2009 ص 259⁹

برفع الأجور و هذا ما سيؤدي بالسلطات النقدية بتخفيض عرض النقود و هذا يؤدي إلى تقيد الإنفاق الذي يؤدي إلى تقليص الاستهلاك.

7- العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية:

✓ **الدخل و الاستهلاك:** في حالة ما إذا كان الميل الحدي للاستهلاك أكثر من الدخل أي الادخار سالب وهذه الحالة مرفوضة اقتصاديا تميز دول العالم الثالث.

✓ إذا كان الاستهلاك يساوي الدخل معناه الادخار يساوي الصفر و هي حالة مرفوضة.

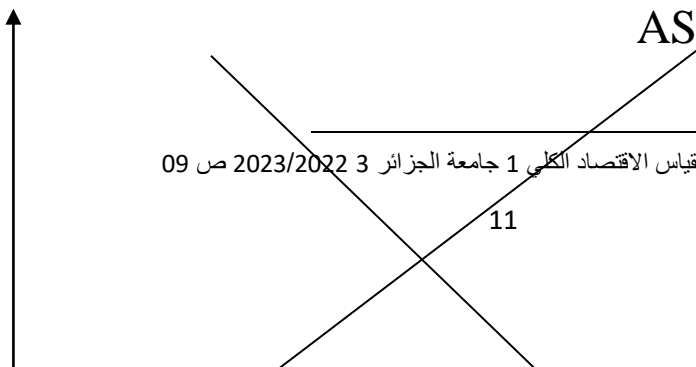
✓ الاستهلاك أقل من الدخل معناه الادخار موجب و هي حالة مقبولة وهي تميز حال دول العالم المتقدم.

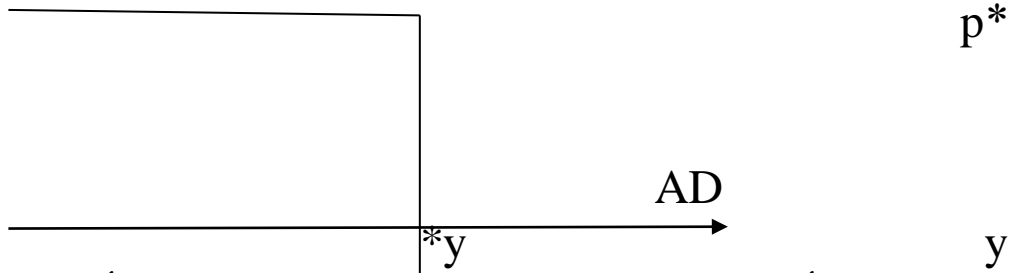
✓ **الطلب الكلي و العرض الكلي:**

في جانب قيمة الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، وهو يتكون يتمثل الطلب الكلي

من قيمة إنفاق قطاع العائلات على السلع والخدمات الاستهلاكية، وقيمة إنفاق المؤسسات على السلع والخدمات الاستثمارية بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الحكومي، وكذا قيمة الإنفاق الخارجي المتمثلة في صافي الصادرات. بينما يتمثل في جانب قيمة الناتج من السلع والخدمات المعروضة، بحيث يكون الطلب الكلي والعرض الكلي محدد مكانا وزمانا أي في بلد ما وخلال فترة معينة.

يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات لما يتساوى الطلب الكلي للسلع والخدمات مع العرض الكلي للسلع وذلك عند مستوى معين من الناتج ويسمى بالناتج التوازني وعند مستوى معين من ، : «AS=AD» والخدمات أي المستوى العام للأسعار، وهو ما يتم توضيحه من خلال الشكل الموالي¹⁰:





من الواضح أنه هناك علاقة طردية بين العرض الكلي و الأسعار و علاقة عكسية بين الطلب الكلي و الأسعار.

8- التضخم والمستوى العام للأسعار: هناك العديد من التعريفات

للتضخم لكن بشكل عام هو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار السلع و الخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين بناء على ما سبق فظاهرة التضخم تتضمن فعليا ما يلي:

- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا و ليس مؤقتا أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع و الخدمات التي تهم عموم المواطنين و بالتالي فإن أي ارتفاع مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يمكن اعتباره تضخما.

يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين لأنه يعني أساسا انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، أي انخفاض كمية السلع و الخدمات التي يمكن لوحد واحد من النقود شراؤها في فترة زمنية محددة مقارنة بالفترات السابقة و يؤدي كذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسية¹¹.

8-1 أنواع التضخم:

✓ **التضخم بالطلب:** عندما تكون هناك زيادة في الطلب الكلي مع وجود عجز في الجهاز الإنتاجي للمواكبة ذلك الطلب فإنه يكون عامل مسبب لعملية التضخم. وهذا ما حدث في الاقتصاد الجزائري بعد إتباع سياسة ترشيد النفقات.

رانيا الشيخ طه التضخم أسبابه آثاره و سبل معالجته سلسلة كتابات تعريفية العدد 18 صندوق النقد العربي 2021 ص 711

✓ **التضخم بالتكلفة:** هو عدم التحكم في تكاليف الإنتاج نتيجة لسوء الاستغلال و التسيير و استعمال آلات القديمة مما يؤدي بدوره إلى ظاهرة التضخم.

✓ **التضخم النقدي:** هو عبارة عن إصدار النقود من طرف البنك المركزي و يضخمها في الوطن مما يكون سبب التضخم و هذا نتيجة لعدم وجود جهاز إنتاج مرن ففي هذه الحالة يمنع منعاً باتاً عملية إصدار النقود.

✓ **التضخم المستورد:** يقع في حالة ما إذا كان هناك ارتفاع في الأسعار في الأسواق الدولية و انخفاض معدل الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية و على رأسها الأورو و الدولار، إضافة إلى تكلفة النقل و التأمين و الرسم على القيمة المضافة فان هذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفتها و من ثم تكون عاملاً مسبباً للتضخم، وهذا ما يحدث فعلياً بعد الأزمة الصحية الكوفيد 19 و أثار الحرب الروسية الأوكرانية.

✓ **العلاقة بين معدل الفائدة و التضخم:** عند زيادة معدل الفائدة ينقص الاستثمار فيؤدي إلى نقص الإنتاج فينقص العرض فيؤدي إلى زيادة السعر مما يؤدي إلى التضخم.

3-8 الآثار الاقتصادية للتضخم: هناك العديد من آثار التضخم الاقتصادية نذكر منها :

✓ انخفاض القدرة الشرائية للنقود يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع و الخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية.

✓ انخفاض الادخار الناتج عن تخصيص جزء كبير من الدخل للإنفاق على الاستهلاك .

✓ ارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة صادرات على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دولياً مما يحدث عجز في الميزان التجاري .

9- **النمو الاقتصادي و عوامل تحديده:** هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي مع تحقيق زيادة في متوسط

نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فيجب أن ينعكس النمو على مستوى الدخل الحقيقي للفرد.¹²

9-1 أهم محدداته:

✓ **التضخم:** عندما يزداد التضخم تنقص القدرة الشرائية للمستهلك ينقص الطلب فينقص ربح المؤسسة فينقص الاستثمار فينخفض معدل النمو الاقتصادي.

✓ **زيادة نمو السكان:** زيادة معدل النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الطلب مما يؤدي إلى تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج فيزيد معدل النمو الاقتصادي إضافة إلى وجود محددات أخرى كالتقدم التكنولوجي يد عاملة كفاءة و التقدم الاجتماعي.

10- التجارة الخارجية:

10-1 ميزان التجاري: الميزان التجاري أحد فروع ميزان المدفوعات فهو يقيد كافة المعاملات التجارية من سلع وخدمات استيرادا وتصديرا بين دولة ما و دولة أخرى، فإننا نقول أن هنالك فائض في الميزان التجاري إذا فاق حجم الصادرات من سلع وخدمات عن حجم الواردات من سلع وخدمات، ونقول أن هنالك عجزا في الميزان التجاري إذا فاق حج الواردات من سلع وخدمات عن حجم الصادرات من سلع وخدمات¹³.

10-2 ميزان المدفوعات: يعبر ميزان المدفوعات عن التدفقات النقدية بين الاقتصاد القومي والاقتصاد الدولي سواء كان مصدرها تبادل السلع أو تحركات قوى العمل أو تحركات رأس المال، وهي إما أن تكون تدفقات داخلية إلى الاقتصاد القومي مثل حصيلة الصادرات والاستثمارات الأجنبية والتحويلات أو تكون تدفقات خارجة مثل ثمن الواردات وأرباح الاستثمارات الأجنبية وتحويلات العاملين الأجانب¹⁴.

11- البطالة والتشغيل :

عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق 2ط، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000، ص 51¹²
السريبيتي التجارة الخارجية، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر 2009 ص 231.¹³
طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010، ص 47¹⁴

عرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل، القادرون عليه، الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه¹⁵.

1-11 أنواع البطالة:

✓ **البطالة الهيكلية:** عندما يحدث تقدم فني و تكنولوجي و ذلك مثل سلع متجددة أو تغير في النوع أو الذوق فان ذلك سيؤدي للمستهلكين إلى تغير طلبهم بزيادة الطلب على السلع الجديدة في تقليص الطلب على السلع القديمة مما يغير في هيكل الطلب مما يؤدي إلى تكس السلع القديمة مما يضطر المدير إلى تصريح جزء من العمال فسميت بالبطالة الهيكلية.

✓ **البطالة الإرادية:** عندما لا تتوفر شروط العمل أو عدم القبول الأجر المعروف أو من جهة صاحب العمل يعتبر هذا الشخص بطل إراديا أي هو الذي اختار البطالة.

✓ **البطالة الإجبارية:** تتمثل في عدم توفر مناصب العمل جديدة نتيجة لأسباب مالية و اقتصادية و ذلك كنقص في الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية.

2-11 التشغيل المتاح: فكل الاقتصاديات العالمية تهدف إلى تخفيض من مشكلة البطالة إلى أعلى نسبة ممكنة و ذلك حسب الإمكانيات المتاحة و لكن لا يمكن الوصول الى معدل تشغيل كامل أو معدل بطالة يساوي الصفر و ذلك لعدة أسباب منها الداخلية أي الظروف الداخلية الخاصة بكل بلد و الخارجية المتعلقة بتأثير العوامل الخارجية عن الاقتصاد الوطني.

12- التوازن الاقتصادي الكلي: يتطلب المساواة بين الطلب الكلي و العرض الكلي أو الاستثمار يساوي الادخار و أما عدم التوازن فأما أن يكون العرض أكبر من الطلب فيما يخص الدول المتقدمة و العرض أقل من الطلب يخص الدول المتخلفة.

12-1 التوازن المالي: الإيرادات تساوي النفقات.

رحيمي عيسى فرقاد عادل العايب نصر الدين اهرة البطالة مفهومها واسبابها و أثارها مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية سنة 2018 ص 3¹⁵

2-12 التوازن المحاسبي: الأصول تساوي الخصوم.

و يوجد أنواع أخرى من التوازن:

- ✓ توازن في سوق السلع و الخدمات : العرض يساوي الطلب.
- ✓ توازن في سوق النقود: عرض النقود يساوي الطلب عليها.
- ✓ توازن في سوق العمل: عرض العمل يساوي الطلب على العمل.
- ✓ توازن في اقتصاد مغلق.
- ✓ توازن في اقتصاد مغلق ذو قطاعيين.
- ✓ التوازن في اقتصاد مغلق ذو 3 قطاعات.
- ✓ التوازن في الاقتصاد الكلي المفتوح.

تمرين: أجب على الأسئلة التالية بصحيح أو الخطأ مع التعليل اللازم

- 1- التحليل الاقتصادي الجزئي يشبه كثيرا التحليل الاقتصادي الكلي.؟
- 2- السياسة النقدية المتبعة في الجزائر حاليا هي سياسة نقدية انكماشية؟
- 3- في حساب معدل النمو الاقتصادي يفضل دائما استخدام الناتج المحلي الاسمي؟

4- لا يوجد استخدام كامل لليد العاملة بل الحالة الأكثر شيوعاً هي الاستخدام الناقص؟

5- صنف المتغيرات التالية من حيث كونها متغيرات اقتصادية كلية أو جزئية بالاعتماد على الفروقات الجوهرية بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي: البطالة، النمو، دخل الفرد، سعر السلعة، استهلاك وسيط، ربح المؤسسة.
6- الجواب:

1- خطأ بل هناك فرق كبير بين التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي وهذه أم الفروقات

أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الجزئي و الكلي :

الاقتصاد الكلي	الاقتصاد الجزئي
- يدرس سلوك الوحدات الاقتصادية الكلية - تحقيق التنمية الاقتصادية - أهم المواضيع التي يدرسها: النشاط الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني، ودورة هذا النشاط والدخل الوطني وقياسه، والمتغيرات الاقتصادية المكونة له كالأستهلاك الكلي، والأستثمار الكلي، والأدخار الكلي، البطالة، التضخم، التشغيل، المستوى العام للأسعار	- يدرس سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة - تحقيق المنفعة - أهم المواضيع التي يدرسها: نظرية توازن المستهلك، نظرية توازن المنتج، ونظرية الطلب والعرض، ونظرية القيمة أو الثمن، ونظرية الإنتاج والتكاليف على مستوى المشروع الاقتصادي، المنفعة وعلاقتها بالطلب والتحليلات الخاصة بأسواق السلع والخدمات إلخ.

2- نعم صحيح هي سياسة نقدية انكماشية من أجل الحد من الإنفاق العام لكبح نوعاً ما التضخم.

3- خطأ بل لحساب النمو الاقتصادي لابد من حساب الناتج المحلي الحقيقي.

4- صحيح الحالة الأكثر شيوعا هي الاستخدام الناقص مهما كانت نوعية الاقتصاد و قوة الدولة نظرا للعديد من العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية... الخ.

- تصنيف المتغيرات اقتصادية كلية أو جزئية بالاعتماد على الفروقات الجوهرية بين الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي: البطالة ، النمو، دخل الفرد ، سعر السلعة، استهلاك وسيط، ربح المؤسسة، متغيرات اقتصادية كلية : البطالة ، النمو، استهلاك وسيط، التضخم، السياسة المالية، السياسة النقدية.

- متغيرات اقتصادية جزئية: دخل الفرد، سعر السلعة، ربح المؤسسة.

تمرين 02: ما علاقة علم الاقتصاد بالإحصاء؟

الجواب:

هناك علاقة وطيدة بين علم الاقتصاد و الإحصاء لأن غالبية المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس و أي دراسة اقتصادية تعتمد على حد كبير على الأساليب الدقيقة في جمع البيانات و تصنيفها و معالجتها و تحليلها و تفسيرها.

تمرين مقترح 03: أجب على الأسئلة التالي:

- كطالب سنة ثانية علوم اقتصادية ماهي السياسة المتبعة في الجزائر - نقدية ومالية-؟
- بعد سنة 1929 أعطيت أهمية كبيرة للتحليل الاقتصادي الكلي بين لماذا؟
- ما الفرق بين المتغيرات الداخلية و الخارجية؟

قياس مستوى النشاط الاقتصادي

1- بعض المفاهيم و المجاميع الخاصة بالاقتصاد الكلي

1-1 الناتج الوطني الإجمالي: يعرف الناتج الوطني مجموع كميات السلع و الخدمات النهائية و المنتجة من قبل قطاعات الاقتصاد المحلي في بلد ما وخلال فترة زمنية وغالبا ما تقاس هذه الفترة بالسنة¹ من خلال التعريف يمكننا أن نستخلص أو نشير إلى الملاحظات التالية:

- يشمل الناتج على السلع و الخدمات المنتجة خلال فترة الجارية فقط بمعنى أن السلع و الخدمات التي أنتجت في فترات سابقة لا تدخل في حساب الناتج بالرغم من أنها مباعه في الفترة الجارية .

- يستبعد في حسابات الناتج وفقا لهذا المفهوم لكل من بندا لا يمثل إنتاجا و على هذا الأساس فان المدفوعات التي لا تقابلها سلعة أو خدمة مثل الهبات من شخص لآخر أو من الحكومة إلى الأفراد و التي تمنح كتعويضات للبطالين أو محدودي الدخل لا تدخل في حسابات الناتج فوفقا لهذا المفهوم فان الذي يدخل في حساب الناتج قيمة السلعة أو الخدمة النهائية فقط و على هذا الأساس فان السلع التي تستخدم في إنتاج السلع النهائية و التي تسمى بالسلع الوسيطة لن تحسب ضمن الناتج ووفقا لهذا المفهوم أيضا فان الذي يدخل ضمن حساب الناتج هي السلع و الخدمات المسوقة فقط إذن يستبعد من حسابات الناتج كل من²:

✓ **خدمات ربات البيوت** : الأعمال التي تقوم بها ربات البيوت في المنزل (طهي طعام تنظيف المنزل) كلها عبارة عن أنشطة اقتصادية لهل قيمة ولكنها غير مصرح بها وبالتالي فان قيمة هذه الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها ربات البيوت في المنازل لا تدخل في حساب الناتج . وهذا ما يجعل الناتج أقل من مستواه الفعلي (أي هناك أنشطة كثيرة لها قيمة ولكنها غير محسوب .).

✓ **الإنتاج العائلي المخصص للاستهلاك الذاتي** : يشبه العنصر الأول لأننا نقوم به داخل البيوت ولكن لا يتم التصريح بهذه الأنشطة الاقتصادية وبالتالي فهي غير محسوبة في الناتج مثل المنتوجات الزراعية (كالبطاطا و البصل التي تنتج داخل حديقة المنزل .).

طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل الى علم الاقتصاد : التحليل الجزئي و الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان 2009، ص 245¹
بظاهر علي، مطبوعة بعنوان محاضرات في الاقتصاد الكلي جامع حسيبة بن بوعلي الشلف السنة 2023/2022 ص 40²

✓ **النشاطات الاقتصادية غير القانونية أو غير الشرعية** : يمثل هذا العنصر قطاعا واسعا من الأنشطة الاقتصادية غير المصرح بها إما لعدم قانونيتها أو لأسباب أخرى، وهناك بعض الأنشطة قانونية ولكن أصحابها لا يقومون بالتصريح بها للتهرب من الضرائب قيمة الناتج التي تقدمه الجهات الرسمية لا يأخذ بعين الاعتبار قيمة الأنشطة الموجودة في العناصر السابقة.

$$PNB = \sum P_i \cdot Q_i$$

2- الناتج الوطني بسعر السوق و سعر التكلفة:

1-2 **الناتج الوطني بالسعر السوق**: هو الناتج الذي يحتوي على الضرائب و الرسومات و لكنه لا يحتوي على الإعانات أو الدعم.

2-2 **الناتج الوطني بالسعر التكلفة**: هو الناتج الذي لا يحتوي على الضرائب و الرسومات و لكنه يحتوي على الإعانات و الدعم.

$$PNB_m = PNB_f + T_{xi} - Tr_p$$

$$PNB_f = PNB_m - T_{xi} + Tr_p$$

من أجل توضيح أكثر فانه لابد من إعطاء فكرة حول الضرائب و الرسومات.
 ✓ **الرسم**: هي "الإيرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الإنفاق العام وتحصل عليها الدولة من الأفراد حينما يلجئون إلى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها الخاصة"³.

كما يمكن تعريفه "مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد في كل مرة تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص وتنطوي في نفس الوقت على منفعة عامة غالبا"⁴.

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بعض خصائص للرسم منها:
 - يدفع نقدا.

- اجباري بمجرد الحصول على خدمة من مؤسسات الدولة.

محمد إبراهيم الوالي، "علم المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 4³
 بد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 23⁴

- قيمتها ليس لها علاقة بتكلفة الخدمة.
- ✓ **الضريبة:** تعرف الضريبة على أنها "اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة"⁵.
- كما تعرف أيضا "بأنها قيمة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"⁶.
- من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بعض الخصائص للضرائب:
 - أنها تدفع نقدا.
 - اجبارية.
 - تفرض بشكل نهائي.
 - تفرض على أي شخص يحقق ربح أو دخل.
 - تدفع دون مقابل.

✓ **أنواع الضرائب:** يمكننا تقسيم الضرائب إلى نوعين :

- **الضرائب المباشرة:** هي اقتطاع مباشر من دخول الأشخاص و الشركات و هي كما تسمى الضريبة على الثروة و الدخل الإجمالي و تذهب مباشرة إلى الخزينة العمومية، و يتم تحصيلها بناءا على قوائم اسمية أو جداول تدون بها أسماء المؤلفين أو المعنيين بدفعها و أن تدفع إجباريا و سنويا على الدوام و تتميز بالاستقرار و الثبات و يعاد توزيعها على الذوي الدخل الضعيفة.
- **الضرائب الغير مباشرة:** و هي تقتطع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك و الخدمات المؤداة بطريقة غير مباشرة و هي تعتبر حمل على المستهلك النهائي لان المؤسسات تحملها له عن طريق السعر .

و يمكننا مقارنة بين الضرائب و الرسم في الجدول الموالي:

الضريبة	الرسم
تدفع بصفة إجبارية ونهائية.	يدفع بصفة إجبارية ونهائية.
تدفع لتمويل ميزانية الدولة.	يدفع الرسم نقدا.
تفرض غالبا على أساس المقدرة التكاليفية للفرد.	يدفع لتمويل ميزانية الدولة.

⁵ حميد بوزيدة، "جباية المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007، ص 08
سوزي عدلي ناشر، "المالية العامة"، منشورات حلبي الحقوقية، دمشق، 2003، ص 115⁶

تستهدف أغراضا مالية، اجتماعية، اقتصادية وذات منفعة عامة.	لا تؤخذ بعين الاعتبار المقدرة التكاليفية للفرد.
تدفع الضريبة نقدا.	تهدف الدولة من خلاله إلى تعزيز الخزينة العمومية بالموارد المالية، وتنظيم الانتفاع بخدمات بعض الهيئات والإدارات العامة.

المصدر: حابي عبد اللطيف مطبوعة بعنوان جباية المؤسسة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة 2023/2022، ص14

3- طرق قياس النشاط الاقتصادي:

3-1 طريقة القيمة المضافة: من خلال المفهوم الناتج السابق اتضح أنه يدخل في قياسه فقط قيمة السلع و الخدمات النهائية، أي يستبعد السلع الوسيطة فعليه فان الناتج بهذا المعنى يمكن حسابه بطريقتين، إما من خلال مجموع قيم السلع و الخدمات النهائية، أو من خلال مجموع القيم المضافة في مختلف المراحل الإنتاجية، و هذه الطريقة الأخيرة هي الأكثر استخداما حيث تقوم هاته الطريقة بإضافة مختلف الزيادات التي يضيفها كل قطاع خلال مختلف المراحل الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يتسلمها من القطاعات الأخرى، ثم إضافة هاته الزيادات بالنسبة لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني و على هذا الأساس فان الناتج الوطني الإجمالي هو عبارة عن قيمة الإنتاج النهائي أو مجموع القيم المضافة و القيم المضافة هي الناتج الإجمالي- الاستهلاكات الوسيطة.

$$PNB = \sum VPT - \sum CI$$

مثال: لنعطي المثال التالي حول إنتاج سلعة الخبز حيث يقوم المزارع بإنتاج القمح و يبيعه للمطاحن بحوالي 18ون، ثم تقوم المطاحن بتحويل القمح إلى دقيق بعد إضافة ما يلزم لذلك و يبيعه إلى أصحاب المخابز بمقدار 42 ون، ثم تقوم المخابز بتحويل الدقيق الى خبز و إضافة ما يلزم إلى ذلك و يبيعه لمحل البقالة في حوالي 80 ون، و أخيرا يقوم المستهلك النهائي بشراء رغيف الخبز بحوالي 100 ون. المطلوب : حساب الناتج الوطني الإجمالي؟

المرحلة	البيان	الإنتاج الإجمالي	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة
المزارع	18	18	-	18
المطاحن	42	42	18	24
المخابز	80	80	42	38
البقالة	100	100	80	20
الناتج	240	240	140	100

و كما هو واضح من الجدول أن حساب الناتج يكون قيمة الإنتاج النهائي و في هذا المثال هي سلعة الخبز التي اشتراها المستهلك و قيمتها 100 ون .
أو الناتج الوطني الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة حيث أن مجموع القيم المضافة يساوي مجموع قيم الإنتاج الإجمالي - مجموع قيم الاستهلاك الوسيطية و في المثال هي 240-140 وهي 100 ون.

2-3 طريقة الدخل أو التوزيعات: كما هو معلوم فإن كل ناتج يولد دخولا

مساوية لهذا الناتج و على هذا الأساس يمكن أن ينظر إلى هذه الدخول على أنها توزيعات للناتج و عليه فالناتج يمكن قياسه بمجموع هاته الدخول الموزعة، و يعرف الدخل الوطني بأنه "جمع التدفقات النقدية المختلفة وبتعبير آخر جمع المداخل و التي يمكن أن تقسم إلى

:

-مداخل الأفراد.

- مداخل غير موزعة.

- مداخل الحكومة"⁷.

و يعتبر الدخل الوطني الصافي أو الناتج الوطني بسعر التكلفة هو الذي يمثل الدخول التي اكتسبتها عوامل الإنتاج مقابل اشتراكها في العملية الإنتاجية لإنتاج الناتج الوطني ، وهذا الدخل هو الذي يوزع في شكل العوائد عناصر الإنتاج كما يلي:

عقبة عبد اللاوي، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، 2020، ص 287

✓ **الأجر و الراتب :** ففي الوقت الحالي أصبح استخدام اللفظين للمصطلح واحد فكلاهما يعني " ما يتقاضاه العامل أو يحصل عليه لقاء خدمة ما وقد تأخذ هذه الخدمة العمل على شكل جهد ذهني أو عضلي كما يتخذ الأجر شكل الأجر النقدي"⁸.

✓ **الريوع أو الإيجار:** تشمل كافة الدخول المكتسبة من قبل الأشخاص الشركات الحكومة نتيجة للادخار أو الكراء ككراء الأراضي المنازل المحلات التجارية إيرادات الدولة من البترول و الغاز إيرادات دور السينما و المسرح حقوق الطبع و النشر و التأليف براءة الاختراع و غيرها.

✓ **الفائدة الصافية:** و يمكن حسابه كما يلي : الفوائد المدفوعة من قبل قطاع الأعمال – العوائد المقبوضة من قبله.

تتمثل العوائد المدفوعة من قبل قطاع الأعمال للفائدة التي يقوم بدفعها للبنوك و المؤسسات المالية نتيجة اقتراضه أموال الاستثمار أما العوائد المقبوضة تتمثل في أن قطاع الأعمال يتعامل في السوق المالي من خلال شراء و بيع الأسهم و السندات و بالتالي يتحصل على فوائد .

✓ **أرباح صافية الموزعة و غير الموزعة:**

يمكن حساب الأرباح الصافية من خلال العلاقة التالية:

$$R_m = R_b - TX_{rb} + A_m$$

$$R_b = R_t - C_t$$

$$C_t = C_e + A_m$$

✓ **دخول المهن الحرة Rm :** وذلك مثل دخول المزارعين دخول الأطباء دخول المحامين دخول الموثقين دخول المحاسبين زائد كل دخول المهن الحرة و هكذا يمكننا صياغة علاقة التي تحسب الدخل الوطني :

$$R_{nf} = R_{nnf} = r + w + i + \pi + R_m$$

Rnf: الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج

: الدخل الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج. Rnnf.

$$RNB_m = Rnnf + A_m$$

$$RNB_m = RNB_f + TX_i - Tr_p$$

$$PNB=RNB$$

3-3 طريقة الإنفاق الوطني :

كما هو معلوم أيضا فان الناتج يساوي الإنفاق ذلك أن الناتج كله يباع و عليه فان الناتج يساوي الإنفاق، و عليه يمكن قياس الناتج من خلال كيفية إنفاقه و يقسم الإنفاق الكلي إلى أنواع الإنفاق التي تقوم بها قطاعات الاقتصاد الوطني منها إنفاق القطاع العائلي، إنفاق قطاع الأعمال، إنفاق قطاع الحكومة، و إنفاق قطاع العام الخارجي.

✓ **الإنفاق الاستهلاكي:** و يشمل الإنفاق على السلع و الخدمات الاستهلاكية و يمكن تقسيمها إلى قسمين⁹ :

- الإنفاق على السلع و الخدمات الاستهلاكية غير المعمرة كالطعام والشراب و الملابس.
- الإنفاق على السلع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة كالسيارات و التجهيزات المنزلية و الأثاث.

✓ **الإنفاق الاستثماري الخاص:** و يتكون الاستثمار الثابت+ التغير في المخزون

$$I=FBCf+\&S$$

و نستنتج من ذلك أن التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت: آلات و معدات المصانع و وسائل النقل السلع الرأسمالية. أما التغير في المخزون يقصد به السلع الاحتياطية التي تستخدم في عمليات الإنتاج لاحقا، و يتمون من المواد الأولية و النصف المصنعة لمواجهة الطوارئ حتى لا تتعطل عجلة الإنتاج+ قطاع الغيار الجاهزة و الأصلية للآلات و المعدات + السلع المستوردة التي لم توضع موضع الاستخدام النهائي .

✓ **الإنفاق الحكومي:** و ينقسم إلى نوعين من الإنفاق:

- **الإنفاق الحكومي الاستثماري :** يشمل كل المشاريع الاستثمارية مثل المصانع مطارات طرقات.
- **الإنفاق الاستهلاكي الحكومي:** يتمثل في كل النفقات الاستهلاكية التي تقوم بها الحكومة على قطاعاتها.

أسامة بشير الدباغ أنيل عبد الجبار الجوميرد المقدمة في الاقتصاد الكلي دار المناهج للنشر و التوزيع ط1 عمان 2003 ص 41⁹

✓ **إنفاق العالم الخارجي:** صافي الصادرات و هو عبارة عن الصادرات مطروحة منها الواردات فالصادرات هي عبارة عن سلع و خدمات تنتج محليا و ترسل إلى العالم الخارجي، و عليه فان هذه السلع و الخدمات تتولد عنها دخول في الداخل أما الواردات فهي عبارة عن سلع و خدمات تنتج في العالم الخارجي، و بالتالي تولد دخولا في الخارج و لكن ينفق عليها بواسطة المقيمين داخل الدولة، و عليه إذا كانت الدخول المتولدة عن الصادرات أكبر من الدخول المنفق على الواردات فان الأثر يكون ايجابيا و العكس بالعكس صحيح.

$$DNB=C+I+G+E-M$$

4- بعض المفاهيم كثيرة الاستخدام:

✓ **المعنى المحلي:** يشير إلى مجموع الناتج أو الدخل أو الإنفاق داخل الرقعة الجغرافية للدولة بغض النظر عن الجنسية عامل الإنتاج المهم تتم داخل حدود الدولة.

✓ **المعنى الوطني:** فهو يشير إلى الناتج المنتج الذي تم بواسطة ذوي جنسية عامل الإنتاج تلك الدولة بغض النظر عن المكان الذي تم فيه النشاط الاقتصادي، فالمعنى الوطني أساسه الجنسية و الفرق بينهما محاسبيا يتمثل في الفرق بين دخل المقيمين الأجانب كالصينيين المقيمين بالجزائر حيث أنهم يحولون جزءا من أموالهم إلى بلدهم الأصلي، و تسمى دخول مدفوعة إلى الخارج و الغير المقيمين هم الأشخاص و الشركات كالجائريين في الخارج و هؤلاء يحولون مبالغ مالية إلى بلدهم الأصلي و تسمى بالدخول المحولة من الخارج إلى الداخل، و هكذا يمكننا حساب الفرق بين المقيمين و غير المقيمين من خلال العلاقة التالية :

$$RR' = RR - RV$$

و بالتالي الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الوطني الإجمالي في مقدار الفرق بين دخل المقيمين و غير المقيمين.

✓ **الناتج الاسمي و الناتج الحقيقي:**

كما اتضح سابقا فان الناتج الوطني الإجمالي هو عبارة قيمة في السلع المنتجة و الخدمات النهائية المباعة و يمكن أن ينظر إليه على أساس أنه القدر الكلي من الإنتاج الجاري و عليه يمكن حساب الناتج الوطني من خلال خطوات جمع كل

أنواع الناتج الجاري و يسمى ذلك الناتج الوطني الإجمالي الاسمي أو النقدي أو الجاري أو بأسعار السوق و كلمة اسمي تعني الكمية الفعلية المشتراة عند الأسعار الجارية أي الكمية في السعر.

وواضح من خلال هذا المفهوم أن الناتج يزيد أو يتغير نتيجة لتغير الكميات أو تغير في الأسعار و في حالة زيادة الناتج بسبب زيادة الكميات فهذا معناه أن النشاط الاقتصادي قد زاد و قد تم خلق وظائف شغل جديدة أما في حالة زيادة الناتج نتيجة لزيادة الأسعار فإن النشاط الاقتصادي لم يحدث له شيء و على هذا الأساس يجب التمييز بين الناتج الوطني الاسمي و الناتج الوطني الحقيقي و هذا الأخير الذي يعكس التغيرات في القيمة الحقيقية أي في الأسعار من سنة إلى أخرى و عليه يمكننا تعريف الناتج الوطني الحقيقي بأنه مقياس للناتج الوطني بسنة معينة بأسعار سنة أخرى تسمى سنة الأساس و قياس الناتج بهذه الطريقة إنما يستبعد التغيرات التي تحدث في الأسعار بين سنة القياس أي سنة المقارنة و سنة الأساس عاكسا فقط التغيرات الحقيقية في الأرقام و الأحجام و نوعية الأصناف المشتراة و من هذا نجد أن الناتج الاسمي يزيد عن الناتج الحقيقي إذا ارتفعت الأسعار و الناتج الاسمي يقل عن الناتج الحقيقي إذا انخفضت الأسعار.

مثال : لتكن لديك المعلومات التالية المتعلقة باقتصاد افتراضي في الجدول رقم 01
الجدول رقم 01: حساب الناتج الوطني الاسمي

السنة	السعر	الكمية	المجموع PNBc
2022	10	10	100
2023	20	20	400

لحساب الناتج الوطني الحقيقي لابد من حساب المؤشر العام للأسعار

$$\text{Indice} = p_2/p_1 * 100 = 20/10 * 100 = 200$$

الجدول رقم 02: حساب الناتج الوطني الحقيقي

السنة	PNBc	indice	PNBr
2022	100	10	100/100*100=100
2023	400	200	400/200*100=200

تعليق: نلاحظ من خلال الجدول الأول أن الناتج الوطني الاسمي في سنة 2023 أصبح 400 م و ن وهي زيادة ب 300 م و ن عن سنة 2022 ولكن في الجدول الثاني بعد أخذ بعين الاعتبار التغير في مستوى العام للأسعار نلاحظ أن الناتج

الوطني الحقيقي أصبح 200 م ون في سنة 2023 أي بزيادة قدرها 100 م ون فقط .

إذن المعيار الحقيقي للحكم على الأداء الاقتصادي هو الناتج الوطني الحقيقي
PNBr

✓ الدخل الشخصي:

الدخل الشخصي هو نوع من أنواع الدخل التي يحصل عليها الأفراد، وهو يختلف عن الدخل الوطني من جانبين، أولهما هو أن بعض الدخل قد يكتسب ولكن لا يتم تسلمه مباشرة، فأصحاب الأسهم لا يتسلمون كل الدخل الذي تحققه الشركات ، ذلك أن جزء منه يستقطع في صورة ضرائب على الشركات، كما أن الأرباح غير الموزعة على أصحاب الأسهم تنساب ثانيا إلى الشركة، كما تستقطع أقساط التأمين الاجتماعي من المرتبات والأجور مكونة بذلك أحد مكونات الدخل المكتسب ولا يحصل عليه العاملون بطريقة مباشرة . ولحساب الدخل الشخصي فإن كل هذه العوامل يجب طرحها.

وأما الثاني فهو أن هناك بعض الدخل يتم تسلمه حتى لو أنه لم يكتسب خلال الفترة الجارية، وتدخّل المدفوعات الحكومية التحويلية بما فيها التأمين الاجتماعي ومدفوعا الفائدة في هذه المجموعة ، وبنفس الأسلوب فإن أرباح الأسهم التي يتم دفعها تضاف إلى الدخل الشخصي بغض النظر عن الوقت الذي أكتسبت فيه وكل هاته المكونات يجب ان تضاف للدخل الشخصي¹⁰ ومنه يمكننا حسابه كما يلي:

$$Rp=Rnf-(\|+Tx\|y+Txss+...)+trm$$

✓ **الدخل المتاح:** وهو الدخل الذي يمكن التصرف فيه وهو عبارة عن الدخل

الشخصي بعد استبعاد الضرائب المباشرة و يمكن حسابه كما يلي:

$$RD=Rp-txd$$

تمرين 01 :

إذا افترضنا أن المعطيات التالية تتعلق بوضعية اقتصاد افتراضي في سنة

2023 :

الإنفاق العائلي 900، الإنفاق الحكومي 150، التكوين الخام لرأس المال الثابت 120، التغيير في المخزون 20، الصادرات 210، الواردات 180، إجمالي الاستهلاكات الوسيطة 700، حقوق جمركية 80، رسوم على القيمة المضافة 135، إعانات من العالم الخارجي موجهة للمنتجين 170، إعانات محلية مقدمة للمنتجين 110، عوائد مقبوضة من الخارج 118، عوائد مدفوعة للخارج 88، قسط الإهلاك لسنة 2023 هو 105.

الوحدة : م و ن

المطلوب:

- 1- حساب الإنفاق الداخلي الخام الجاري لسنة 2023؟ $DIBm$ ن2
- 2- حساب الإنفاق الوطني الخام الجاري لسنة 2023؟ ن2 ماذا تلاحظ فسر ذلك؟ ن2 $DNBm$
- 3- حساب الناتج الداخلي الخام بسعر تكلفة عوامل الإنتاج؟ ن2 $PIBf$
- 4- حساب قيمة الإنتاج الإجمالي لهذا الاقتصاد؟ ن2 $\sum VPT$
- 5- أي المؤشرين يعبر عن الأداء الاقتصادي الناتج الداخلي الخام أو الناتج الوطني الخام بسعر السوق؟ ن2

الحل:

$C=900$ ، $G=150$ ، $FBCf=120$ ، $s=20$ ، $E=210$ ، $M=180$ ، $ci=700$ ، $Dd=80$ ، $TVA=135$ ، $TR1=170$ ، $tr2=110$ ، $RR=118$ ، $RV=88$ ، $Am=105$.

الوحدة : م و ن

1- حساب الانفاق الداخلي الخام:

$$DIBm=c+I+G+E-M=$$

$$I=FBCF+\$S=120+20=140$$

$$DIBm=900+140+150+210-180=1220$$

$$DNBm= DIBm+\$RR$$

$$\$RR=RR-RV=118-88=30$$

$$DNBm=1220+30=1250$$

نلاحظ أن الانفاق الوطني الجاري أكبر من الانفاق الداخلي الجاري وهذا راجع لكفاءة عوامل الإنتاج الوطنية بالخارج أكبر من الأجنبي في الداخل

2- حساب PIBf

$$PIBf=PIBm-txi+tr$$

$$Txi=TVA+DD=135+80=215$$

$$Tr=tr1+tr2=170+110=280$$

$$PIBf=1220-215+280=1285$$

3- حساب قيمة الانتاج الاجمالي لهذا الاقتصاد:

$$PIBm= \sum VPT-\sum Ci$$

$$\sum VPT= PIBm+\sum Ci$$

$$\sum VPT=1220+700=1920$$

4- إن الذي يعبر عن الأداء الاقتصادي لا هو الناتج الداخلي الخام ولا الناتج الوطني الخام بسعر السوق بل الناتج الحقيقي الذي يأخذ بعين الحسبان التضخم و مستوى العام للأسعار.

التمرين الثاني :

إذا توفرت لديك المعلومات التالية حول اقتصاد افتراضي في السنة t الوحدة م و ن مجموع القيم المضافة 3000، اهتلاك الرأس المال الثابت 600، الضرائب غير المباشرة على المنتجين 150، إعانات للأسر 350، أقساط الضمان الاجتماعي 20، الإعانات المقدمة للمنتجين 200، دخول محولة من الخارج 70، دخول محولة من الداخل 30، ضرائب مباشرة على الأفراد 100، ضرائب على أرباح الشركات 60، ارباح غير موزعة 20.

أحسب مايلي :

✓ RINF ؟

✓ RP الداخلي ؟

✓ .RD ؟

الحل:

$\sum VAB=3000$, $Am=600$, $Txi=150$, $Trm=350$, $Txss=20$, $Trp=200$, $RR=70$, $RV=30$, $Txd=100$, $Tx\pi=60$, $\pi=20$

1- حساب RINF:

كما نعلم جميعا أن ثلاثة طرق متساوية ومنه:

$$RINF=PINf$$

$$PINf=PIBm-Am-Txi+Trp$$

$$PIBm=\sum VAB=3000$$

$$PINf=3000-600-150+200=2450$$

2- حساب الدخل الشخصي Rp:

$$R_p = R_{Inf} - (T_{xss} + T_{x\parallel}) + T_{rm}$$

$$R_p = 2450 - (20 + 20 + 60) + 350$$

$$R_p = 2700$$

3- حساب الدخل المتاح أو التصرفي:

$$R_d = R_p - T_{xd} = 2700 - 100 = 2600$$

$$R_d = 2600$$

- تمرين 03:** أجب بعبارة صحيحة أو خطأ مع التعليل اللازم للعبارات التالية:
- 1- الفرق بين دخول عوامل الإنتاج لا يلعب أي دور اقتصادياً؟
 - 2- الناتج الوطني الاسمي هو المعيار للحكم على الأداء الاقتصادي؟

3- يتم حساب أو قياس النشاط الاقتصادي وفق ل3 طرق للتأكد من صحة النتائج؟

4- دخول المقيمين يساوي دخول الغير مقيمين عندما يكون الاقتصاد مغلقاً؟
الحل:

1- خطأ بل الفرق بين دخول عوامل الإنتاج يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد حيث عندما يكون دخل الغير مقيمين أكبر من دخل المقيمين يؤدي إلى تفوق الناتج الوطني الإجمالي على الناتج الوطني الاسمي.

2- خطأ بل الناتج الوطني الحقيقي هو المعيار الحقيقي للحكم على الاقتصاد الوطني لأنه يؤخذ بعين الاعتبار التضخم و التغير في المستوى العام للأسعار.

3- صحيح يتم حساب النشاط الاقتصادي وفقاً ل3 طرق للتأكد من صحة النتائج حيث الإنتاج يوزع كالدخول على عوامل الإنتاج وهاته الأخيرة تقوم بإنفاقه على مستلزماتها.

4- خطأ ممكن يكون اقتصاد مفتوح ولكن دخل المقيمين يساوي دخل الغير مقيمين.

تمرين المقترح 01:

إذا افترضنا أن المعطيات التالية تتعلق باقتصاد افتراضي لسنة 2010 م :
الإنفاق العائلي 450 م و ن ، الاستهلاك الحكومي 75 م و ن، التكوين الخام لرأسمال الثابت: 60 م و ن، التغير في المخزون : 10 م و ن، الصادرات: 105، الواردات: 90 م و ن، إجمالي الاستهلاكات الوسيطة 350 م و ن، حقوق جمركية 40 م و ن، رسوم على القيمة المضافة : 67.5 م و ن، إعانات من العالم الخارجي موجهة للمنتجين 85 م و ن، إعانات مقدمة من طرف الدولة للمنتجين

55 م ون، عوائد مقبوضة من الخارج: 59 م ون، عوائد مدفوعة للخارج 44 م ون، قسط الامتلاك للسنة 2010 هو 52.5 م ون.
المطلوب:

- 1- حساب الإنفاق الداخلي الخام لسنة 2010 ؟
- 2- حساب الإنفاق الوطني الخام الجاري ؟ 3ن ماذا تلاحظ فسر ذلك؟
- 3- حساب الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج ؟
- 4- أحسب قيمة الإنتاج الإجمالي؟

التمرين مقترح 02 :

إذا قدمت إليك المعطيات التالية حول وضعية اقتصاد افتراضي في سنة 2022
الوحدة م و ن
الإنفاق الكلي 1500.
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت 220
التغير في المخزون 50 صافي المعاملات مع الخارج 80
صافي عوائد عوامل الإنتاج 60
الرسم على القيمة المضافة 120
الإعانات 90
الاهتلاك الخطي 300
الأرباح 400
ريع الأراضي 320
الفائدة الصافية 250

دخول المهن الحرة 310
المطلوب : حساب كل من

-1 PNBm PIBm ؟

-2 DNBf DIBf ؟

-3 DNNF DIN ؟ ثم أحسب قيمة الأجور و الرواتب؟

النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي العام

لدراسة النموذج الكلاسيكي لابد من دراسة الفرضيات التي قام عليها :

1- فرضيات التحليل الكلاسيكي: بنى الكلاسيك تحليلهم على الفرضيات الآتية:

✓ **التشغيل التام لعوامل الإنتاج:** يفترض الكلاسيك أن الحرية الاقتصادية وسعي الفرد إلى تعظيم منفعة أي الرشادة الاقتصادية تقود الاقتصاد إلى تشغيل جميع عوامل الإنتاج، وبالتالي لا توجد بطالة في الاقتصاد وإذا وجدت فهي اختيارية، أي أن الفرد اختار عدم العمل لأنه يرى أن مستوى الأجر السائد لا يناسبه.

✓ **سيادة المنافسة التامة:** أي الأسواق تسودها منافسة تامة حيث توجد حرية دخول وخروج للمنتجين من السوق – عدم قدرة المنتج على التحكم في السعر فهذا الأخير يتحدد بفعل قوى العرض والطلب.

✓ **سيادة قانون المنافذ (قانون ساي):** أي أن العرض هو الذي يحدد الطلب، فكل عرض يخلق طلبا مساويا له، فزيادة العرض تؤدي إلى زيادة المداخيل مما يؤدي إلى زيادة الطلب.

✓ **التوازن الآلي للسوق:** حسب الكلاسيك فإن الاقتصاد يتوازن تلقائيا بفعل مرونة الأسعار والأجور.

حيث أن:

- **مرونة الأسعار:** في حالة الكساد أو الركود يكون مستوى العرض أكبر من الطلب، فهذا يؤدي إلى انخفاض الأسعار مما يشجع على زيادة الطلب ومنه الرجوع إلى التوازن.

- **مرونة الأجور:** في حالة وجود بطالة فإن مستوى الأجور تكون منخفضة مما يشجع المؤسسات على التوظيف ومنه الرجوع إلى الوضع التوازني (القضاء على البطالة).

✓ **قانون تناقص الغلة:** يقصد به اتجاه إنتاجية عوامل الإنتاج (خاصة العمل) إلى التناقص بزيادة عدد الوحدات المستخدمة (العمال).

✓ **حيادية النقود:** أي أن النقود لا تطلب لذاتها بل لإجراء عمليات البيع والشراء، فليس لها أي دور باستثناء كونها وسيطا للتبادل¹.

2- **توازن سوق العمل:** حتى نتمكن من الوصول إلى توازن سوق العمل لابد علينا أن ندرس الجانبين أولاً كل على حدى طلب العمل و عرض العمل.

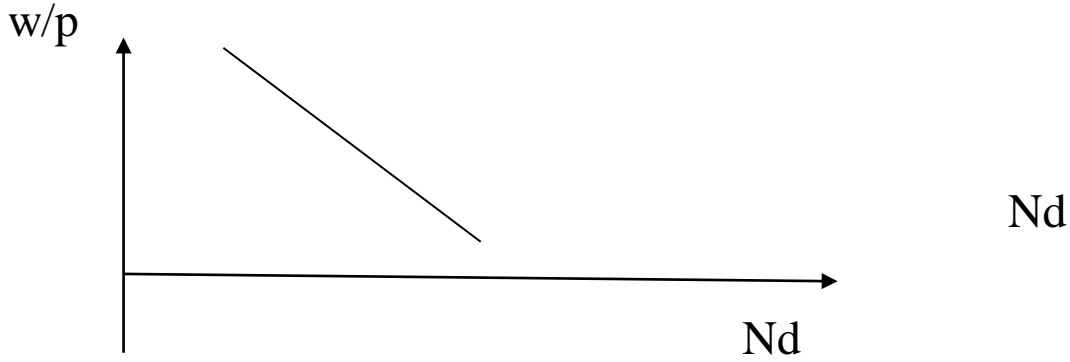
1-2 طلب العمل:

إن الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي بمعنى أن أصحاب المؤسسات لا يطلبون عمالاً جدد إلا في حال انخفاض الأجور الحقيقية، و هذا يعني بأن الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي.

فإذا رمزنا ب N_d للطلب على العمل و W للأجر الاسمي أو النقدي و P المستوى العام للأسعار فان W/P يسمى بالأجر الحقيقي و رياضياً يمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية²:

$$N_d = f(w/p)$$

التمثيل البياني:



من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن توجد علاقة عكسية بين الأجر الحقيقي و الطلب على العمل حيث كلما زاد الأجر الحقيقي سيؤدي إلى التخفيض في الطلب على العمل من أصحاب المؤسسات.

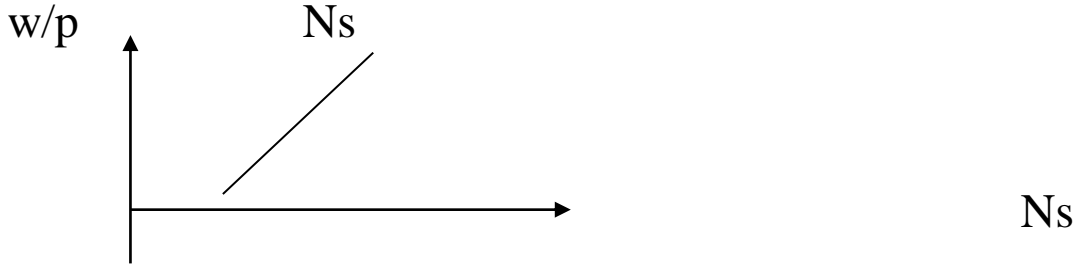
2-2 عرض العمل: يتمثل عرض العمل في العمال الذين يقومون بعرض قوة عملهم على المؤسسات نظير حصولهم على الأجر الحقيقي مقبول عندهم حيث كلما ارتفع كلما زاد عرضهم للعمل و العكس صحيح و بالتالي عرض العمل هو دالة طردية بالنسبة للأجر الحقيقي أي³:

بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره ص 74²

عبد اللطيف بلغرسة، المجتهد في الاقتصاد الكلي، المعارف للطباعة، عنابة، الطبعة الثانية، سنة ص 186 2020³

$$N_s = f(w/p)$$

التمثيل البياني:



نلاحظ من خلال التمثيل البياني كلما أرتفع الأجر الحقيقي كلما زاد عرض العمل و العكس بالعكس صحيح حيث:

N_s : عرض العمل.

W : الأجر الاسمي.

P : المستوى العام للأسعار.

w/p : الأجر الحقيقي.

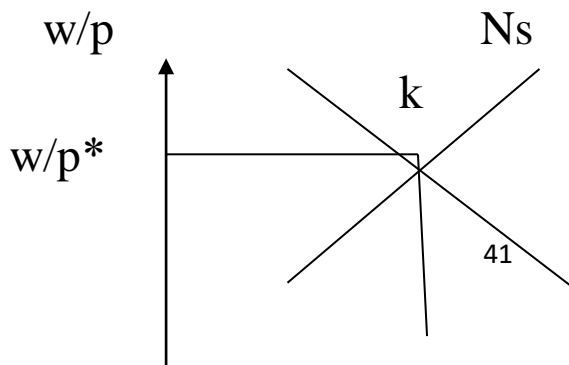
إذن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الحقيقي و ليس الاسمي لأن العمال لا يتأثرون عادة بالوهم النقدي.

2-3 توازن سوق العمل :

من أجل إحداث التوازن في سوق العمل فلا بد من مساواة كل من الطلب على العمل و عرض العمل و يمكن تلخيصها في العلاقة التالية :

$$N_d = N_s$$

التمثيل البياني:



$$\begin{array}{ccc} & & Nd \\ & \xrightarrow{\hspace{10em}} & \\ Nd=Ns & & Nd.Ns \end{array}$$

من خلال التمثيل البياني نلاحظ تقاطع المنحنيين في النقطة k التي تحدد لنا التشغيل الكامل التي يحقق المساواة بين الطلب على العمل و عرض العمل وكذلك معدل الأجر الحقيقي للتوازن.

3- توازن سوق النقود :

كالعادة لابد من دراسة الطلب على النقود و عرض النقود كل على حدى:

3-1 الطلب على النقود⁴: يعتمد النموذج الكلاسيكي على النظرية

الكمية لتحديد دالة الطلب على النقد وقد شهدت التأسيسات النظرية لسوق النقود جهودا مرتبطة بداية بمعادلة التبادل فيشر بالإضافة إلى صيغة سرعة دوران الدخل معادلة كمريديج ومن خلال الصيغتين تم نمذجة العلاقة بين كمية النقود المتداولة و المستوى العام للأسعار بحيث كل زيادة في عرض النقود يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار و بالتالي فان التغير في كمية النقود يرتبط عكسيا مع قيمتها و يمثل في نفس الوقت عاملا رئيسيا للضغوط التضخمية فمعادلة الطلب على النقد تكتب من الشكل الآتي :

$$Md=1/v \quad py=Kpy$$

حيث:

Md : الطلب على النقود.

V : سرعة دوران النقود.

P : المستوى العام للأسعار.

Y : الدخل.

K : معامل التناسب

3-2 عرض النقود:

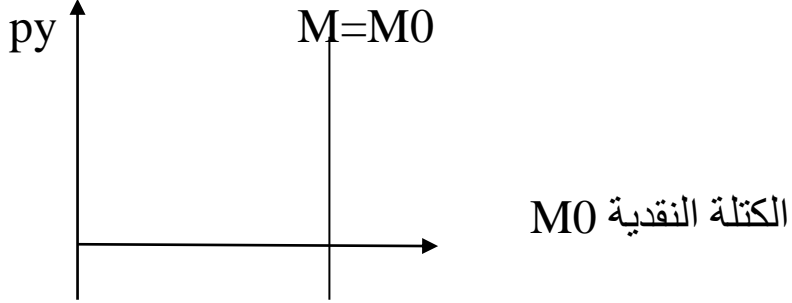
عرض النقود عند الكلاسيك مستقل عن المتعاملين حيث مصدره البنك المكلف بسك النقود⁵، يتمثل عرض النقود على مستوى الاقتصاد في كمية النقود المتاحة فيه حجم النقود المعروضة في المجتمع أي مجموع ما هو متداول من أدوات ووسائل دفع و التي تتكون من :

- **نقود قانونية تتداول بموجب القانون** : هي النقود الورقية و النقود المعدنية التي يصدرها البنك المركزي السلطات النقدية و يرمز لها بالرمز M1.
 - **نقود ائتمانية تتداول بموجب الثقة**: هي نقود الودائع و تسمى كذلك النقود المصرفية و تتمثل في النقود المودعة بالبنوك التجارية بالحسابات البريدية الجارية بالحسابات الجارية بالخبزينة العموميةالخ و يرمز لها ب M2.
 - **إن العلاقة بين النقود الائتمانية و النقود القانونية يحددها البنك المركزي من خلال ما يعرف بمعدل الاحتياطي القانوني الذي هو أساس مضاعف الائتمان و عليه النقود القانونية هي مصدر خلق النقود الائتمانية.**
- إن عرض النقود لا تحده الوحدات الاقتصادية و إنما السلطات النقدية التي بدورها تتعرض لضغوط عديدة و متنوعة سياسية اجتماعية اقتصادية وثقافيةالخ و التي تجعل من الصعب فهم آلية طرح النقود و التحكم فيها من قبل السلطات النقدية و لذلك يعتبر عرض النقود عند الكلاسيك متغيرا خارجيا تحده السلطات النقدية يتحدد خارج النموذج الاقتصادي⁶.

و يمكن تمثيل العرض النقدي بالشكل التالي:

أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993، ص 70
بن الحاج جلول ياسين مطبوعة الاقتصاد الكلي 01 دروس وتمارين جامعة ابن خلدون تيارت السنة 2018/2017 ص 69

الدخل النسبي

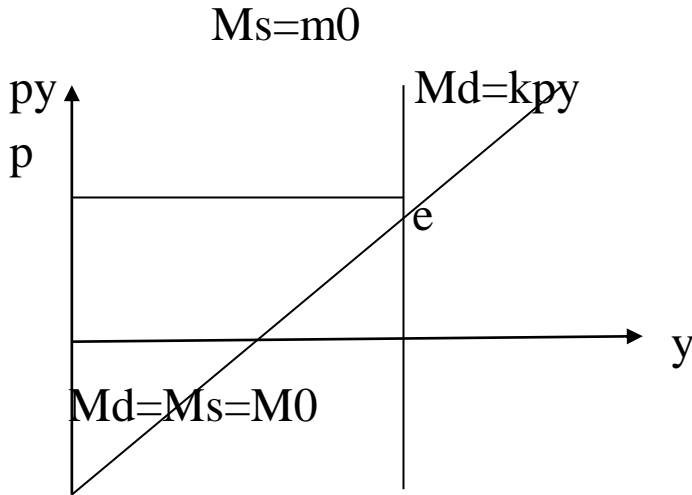


3-3 توازن سوق النقد عند الكلاسيك:

إن التوازن عند الكلاسيك لا بد من مساواة بين الطلب و عرض النقود أي :

$$M_s = M_d = Kpy$$

و يمكن رسم التمثيل البياني للتوازن بالشكل التالي:



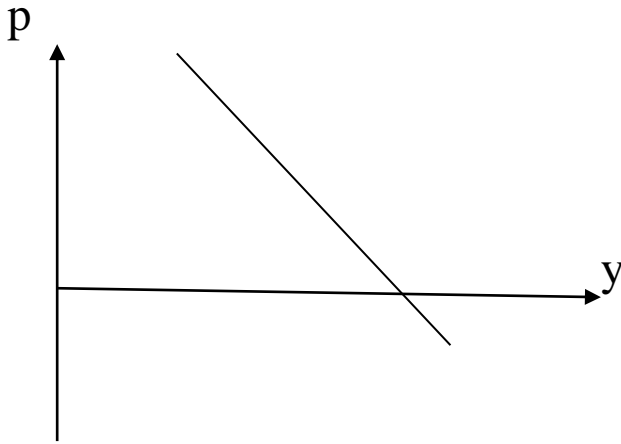
4- التوازن الكلي عند الكلاسيك:

1-4 التوازن بين الطلب و العرض:

✓ دالة الطلب: تعرف بأنها الدال التي تربط الكميات المختلفة من السلع و

الخدمات المطلوبة عند المستوى العام للأسعار

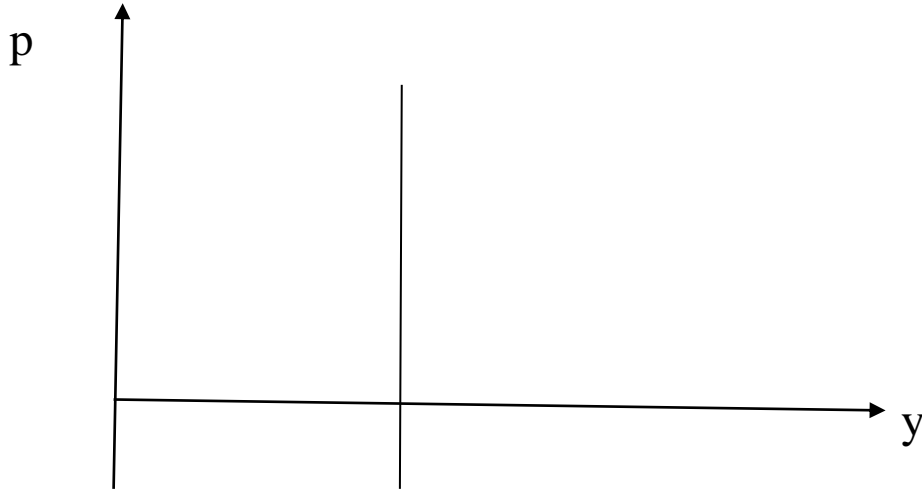
التمثيل البياني:



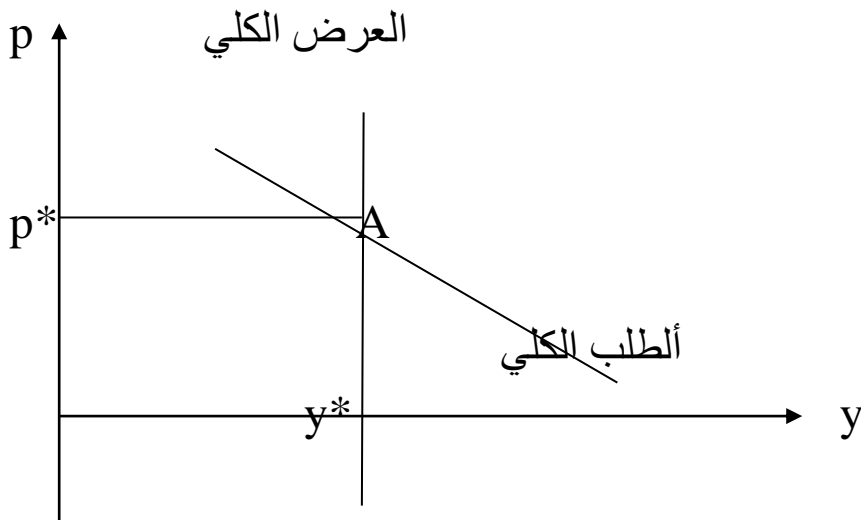
✓ دالة العرض :

من خلال النظرية الكلاسيكية وخاصة المرونة في الأسعار و الأجور يظهر منحنى العرض الكلي على شكل خط مستقيم عمودي أي أن الكمية المعروضة الثابتة في المدى الطويل مهما حصلت تغيرات على الأسعار أو على الطلب الكلي.

التمثيل البياني:



و يتحدد التوازن الكلي في الاقتصاد الكلي حسب النموذج الكلاسيكي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي في النقطة A التي تعبر عن السعر في التوازن و الناتج التوازني.
التمثيل البياني



2-4 توازن سوق السلع والخدمات :

✓ قانون ساي أو قانون المنافذ:

حيث يتضمن هذا القانون ما يلي : أن كل عرض يخلق الطلب الخاص أو أن كل عرض يخلق الطلب المرافق له إن الهدف النهائي لكل نشاط اقتصادي هو الاستهلاك، ويعتمد هذا الاستهلاك على الدخل الذي يتدفق بدوره في الإنتاج و نتيجة لذلك فإن كل عمل إنتاجي يمثل بالضرورة طلبا مساويا لنفس العرض، و بالتالي لا يمكن أن يحدث الاقتصاد الكلي فائض في الإنتاج أو قصور في الطلب وهكذا نجد أن هناك أسباب أخرى تدخل في تفسير هذا القانون وهي:

- الزيادة في عدد السكان تمثل الزيادة في الطلب على السلع المنتجة.
- إيجاد منافذ أو أسواق لتصريف المنتجات.
- إنشاء مصانع جديدة تطلب يد عاملة مما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي.

وبما إن حدوث فائض في الإنتاج هو أمر غير ممكن فإنه يستحيل ظهور بطالة إجبارية في الاقتصاد⁷.

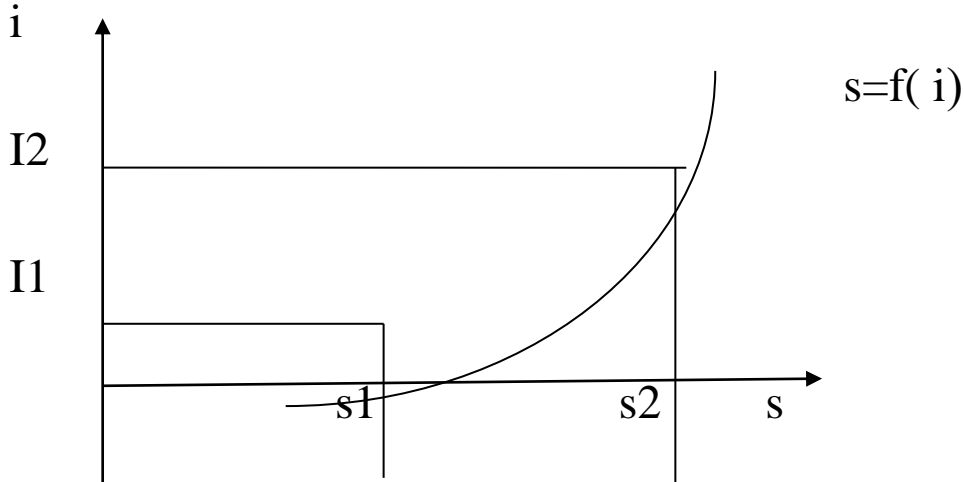
✓ الادخار و الاستثمار و سعر الفائدة:

1- الادخار: يوجه الادخار الذي يمثل الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك حسب النظرية الكلاسيكية إلى شراء أصول رأسمالية عينية أو شراء أسهم وسندات من الأسواق المالية وهو استثمار مالي يحفز الاستثمار الحقيقي ومن هنا فإن الأفراد لا يحتفظون بالنقود في الصورة السائلة بل يسعون للحصول على عائدات مقابل استخدام مدخراتهم التي تتضمن قدرا من التضحية في الامتناع عن استهلاك دخولهم وكلما ارتفع العائد ارتفع الادخار وهو ما نصت عليه النظرية الكلاسيكية التي ترى أنه هناك علاقة طردية بين الادخار S و العائد المتمثل في سعر الفائدة i أي أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى زيادة الادخار و العكس صحيح⁸.

بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 817

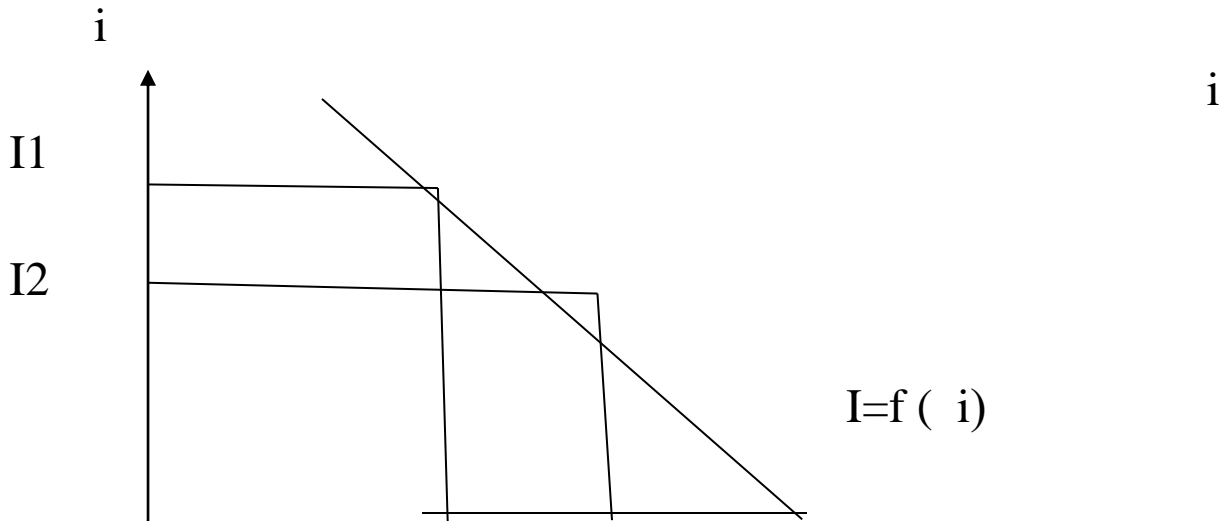
محمد عبد الحميد شهاب التحليل الاقتصادي الكلي كلية التجارة جامعة دمياط منشورات المكتبة العربية 1440-1441 هـ ص 89

التمثيل البياني:

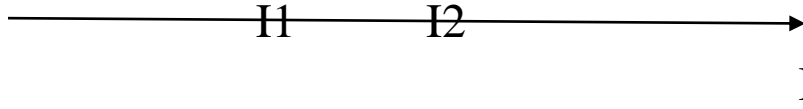


2- الاستثمار: تشير النظرية الكلاسيكية إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الاستثمار بمعنى أن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار و العكس صحيح وهذا لأن مدفوعات الفائدة على الأموال المقترضة يتم دفعها من عوائد الاستثمار فان استخدام رأس المال يتطلب انخفاض سعر الفائدة حتى يتمكن المقترضون من دفع الفوائد على قروضهم⁹.

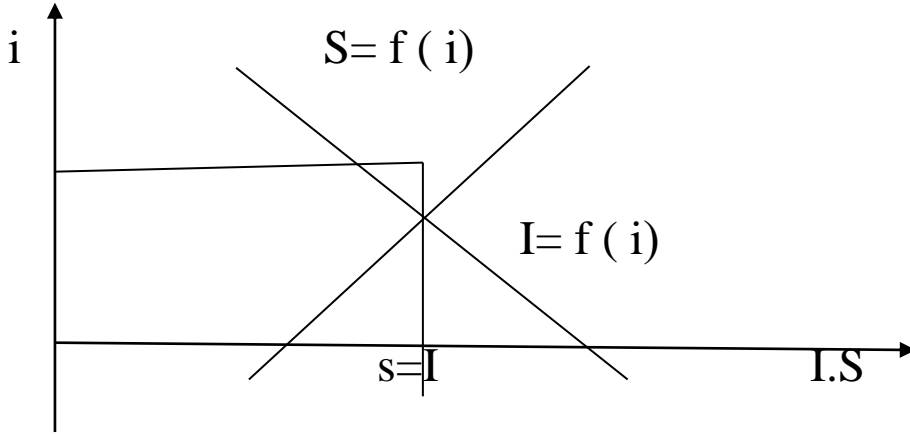
التمثيل البياني



عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب التحليل الاقتصادي الكلي النرية و السياسة الاقتصادية منشورات جامعة الجبل الغربي الجماهيرية العربية الليبية 1993 ص 321⁹



3- **سعر الفائدة:** و يمثل تكلفة القرض أو العائد من السوق المالي و سعر الفائدة التوازني هو الذي يحقق المساواة بين الادخار و الاستثمار و هو الذي يمثل التوازن في سوق السلع و الخدمات و يمكن أن نمثله بيانيا بالشكل التالي:



إن نقطة التوازن هي التي تحدد معدل الفائدة التوازني و الادخار يساوي الاستثمار فإذا زاد معدل الفائدة على نقطة التوازن يؤدي إلى الادخار أكبر من الاستثمار و إذا انخفض على المعدل التوازني يحدث العكس الاستثمار أكبر من الادخار .

5- **نقد النظرية الكلاسيكية:** يعتبر كينز أول من قام بتقديم انتقادات لاذعة للنظرية الكلاسيكية سواء من ناحية الافتراضات التي يقوم عليها، أو من ناحية سيرورتها و تحليلها لبعض الظواهر و فيما يلي أهم هاته الانتقادات: ✓ من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة توازن الاستخدام الكامل أو التشغيل الكامل كما جاء به الكلاسيك بل على العكس من ذلك يرى كينز بأن التشغيل الناقص أو الغير الكامل هو الأكثر شيوعا وواقعية ولهذا نلاح وجود بطالة

إجبارية ناتجة عن نقص فرص العمل نتيجة تداخل عدة عوامل اقتصادية واجتماعية و مالية... الخ و أن فكرة عدم حدوث فائض في الإنتاج التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية غير صحيحة و الدليل على ذلك أزمة فائض في الإنتاج 1929-1933 ومنه فان الإنتاج لا يكون ثابتا كما جاء به الكلاسيك.

✓ عدم قابلية الأجور للانخفاض بصفة مستمرة كما جاء به الكلاسيك وذلك لأن هناك حد أدنى للأجور تحدده الحكومات مع النقابات و رجال الأعمال و هو الحد الأدنى اللازم للمعيشة و الذي يختلف في مبلغه من دولة إلى أخرى باختلاف الأنظمة الاقتصادية ودرجات تقدمها و تخلفها.

✓ يرى كينز بأن العامل الأكثر تأثيرا على التوازن هو الدخل و ليس المستوى العام للأسعار باعتبار أن الدخل هو الذي يؤثر على السعر باعتباره أداة للنمو الاقتصادي.

✓ يعتبر كينز بأن العرض ليس هو الأساس بل الطلب هو الأساس و أن الطلي يمكن أن يكون غير كافيا لامتناس كل الإنتاج و لهذا يقترح كينز زيادة النفقات الحكومية أي زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و بشكل فعال وذلك غرض إرجاع الاقتصاد إلى حالة توازن لأن زيادة النفقات الحكومية تؤدي الى علاج نسبي للبطالة وذلك بتشغيل جزء من العاطلين و بالتالي توزيع دخول إضافية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و بالتالي التخفيف من البطالة.

✓ زيادة الطلب الكلي أو نقصانه له تأثير أكبر على الإنتاج من تأثير التغير في الأسعار على الإنتاج أي لا يمكن زيادة الإنتاج إلا في ل زيادة الطلب.

✓ أن فكرة المنافسة الكاملة ماهي إلا نموذج نري فقط لا وجود له في الواقع حيث لا يمكن عرض السلع متجانسة يكون فيها السعر ثابتا دائما.

✓ أن حجم الإنتاج يعتمد على عدة عوامل و ليس على عنصر العمل فقط كما هو الحال عند الكلاسيك بل يعتمد أيضا على السياسة المالية و النقدية.... التي تسلكها الحكومات و عوامل أخرى.

✓ يرفض كينز فكرة حيادية النقود التي تعتمد عليها النظرية الكلاسيكية و يعتبر أن النقود لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية و أنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية و هذا يعني أن زيادة عرض النقود يؤثر

على الدخل و كذلك على التشغيل و الاستثمار بحيث أن الزيادة في العرض النقدي سيؤدي الى نقصان في معدل الفائدة ومنه يرتفع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل و تخفيض في مستوى البطالة أي عرض العمل.

✓ يرفض كينز فكرة عرض النقود يؤثر على المستوى العام للأسعار فقط و يرى أن المستوى العام للأسعار يؤثر على حجم الكتلة النقدية المعروضة أيضا حيث أن الزيادة في الأسعار ستؤدي إلى تخفيض قيمة النقود ومنه ضرورة زيادة عرض النقود¹⁰.

تمرين 01: إذا كانت لديك دالتى الطلب على العمل و عرض العمل ممثلتين بالعلاقتين التاليتين:

$$N=224+13w/p$$

$$N=390.6-34.6w/p$$

المطلوب:

- 1- ميز معادلة الطلب من معادلة العرض مع تبرير الإجابة؟
- 2- ما هو الأجر الحقيقي للتوازن ووضح ذلك بيانيا؟
- 3- بافتراض أن الأجرة النقدية ارتفعت إلى 21 و ن لوحة العمل و أن مستوى الأسعار هو 06 و ن ماذا يحدث لعرض العمل؟ ولماذا؟
- 4- لماذا يعتبر النموذج الكلاسيكي نموذج عرض؟
- 5- هل يمكن القضاء على ظاهرة البطالة وفق النموذج الكلاسيكي؟

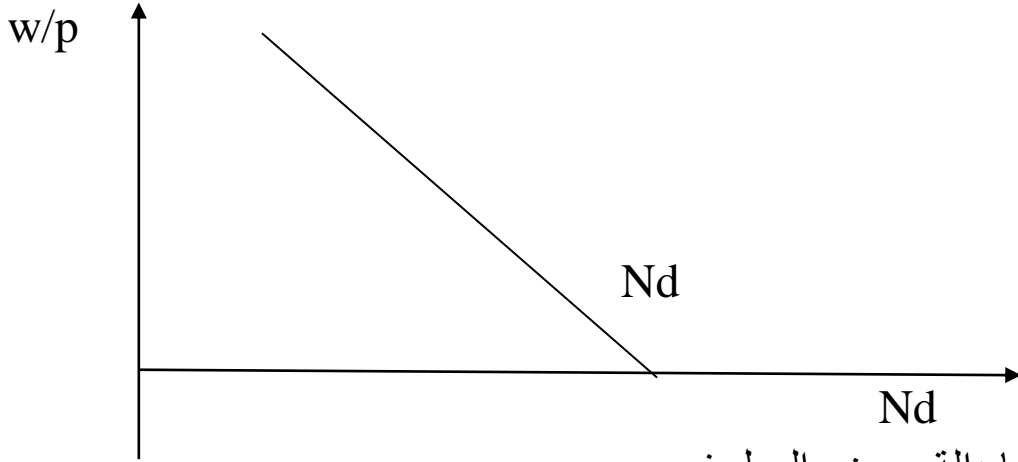
الحل

1- معادلة طلب العمل التي نرسم لها ب Nd هي :

$$Nd=390.6-34.6w/p$$

وذلك لأن الإشارة التي تسبق المتغير المستقل w/p هي إشارة سالبة و هي توحى بوجود علاقة عكسية بين الأجر و الطلب على اليد العاملة وهو ما يمكن تمثيله بالشكل التالي :

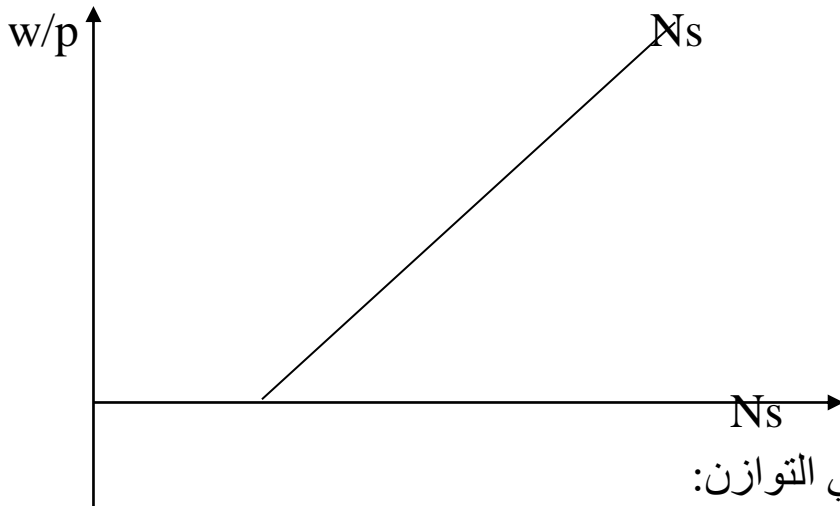
بريش السعيد مرجع سبق ذكره ص 90¹⁰



و أما دالة عرض العمل فهي

$$N_s = 224 + 13w/p$$

لأن الإشارة التي تسبق المتغير المستقل w/p موجبة و هي تشير إلى وجود علاقة طردية بين الأجر و العرض العمل و يمكن تمثيله أيضا بالشكل التالي:



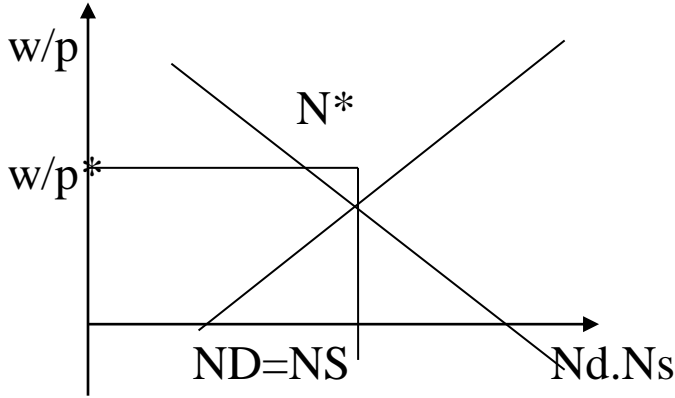
2- حساب الأجر في التوازن:

للولصول إلى الأجر في التوازن لابد من أن يكون $N_d = N_s$

$$224 + 13w/p = 390.6 - 34.6w/p$$

$$w/p=3.5$$

التمثيل البياني:



- يعتبر النموذج الكلاسيكي نموذج عرض لأنه كل عرض يخلق الطلب عليه حسب قانون ساي للمنافذ.

تمرين 02: أجب على الأسئلة التالية مع التعليل اللازم:

- 1- لماذا يكون منحنى العرض الكلي خطا عموديا في النموذج الكلاسيكي؟
- 2- لماذا يعتبر النموذج الكلاسيكي نموذج بسيط؟
- 3- ماهي العلاقة بين معادلة المبادلة و النظرية الكمية للنقود؟

4- لماذا البطالة في النموذج الكلاسيكي تعتبر بطالة إرادية و ليست إجبارية؟ وماهو العنصر الجوهرى المتحكم فيها؟
الاجابة:

1- إن الكلاسيك يرون بأن الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون المنافذ لساي الذي يرى بأن كل عرض إلا ويخلق طلبه الخاص به للأسباب الثلاثة المعروفة :

- زيادة عدد السكان.
- حرية التجارة الخارجية.
- زيادة الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة التوظيف ومنه خلق قدرة شرائية جديدة.

إذن كل السلع التي تعرض ستجد من يطلبها بما في ذلك مختلف عناصر الإنتاج وبالتالي لا توجد موارد عاطلة في المجتمع، لأنه في حالة التشغيل التام مهما كان مستوى السعر وبالتالي تحقق التوازن الدائم في الاقتصاد وهذا ما يفسر ثبات العرض الكلي. ولهذا السبب يكون منحى العرض الكلي في النموذج الكلاسيكي على شكل خط عمودي.

2- يعتبر النموذج الكلاسيكي نموذج بسيط وهذا نظرا للمبادئ القائم عليها:

- حتمية و تلقائية التوازن.
- عنصر العمل فقط هو الذي يحدد الإنتاج.
- النقود ليس لها أي دور في الحياة الاقتصادية أي حيادية النقود.
- العرض هو الأساس و كل عرض يخلق الطلب عليه.
- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الخ

3- عندما يفترض ثبات سرعة تداول النقود فإن معادلة التبادل السابقة تتحول إلى ما يسمى بالنظرية الكمية للنقود، وتتلخص النظرية الكمية للنقود بالقول بأن هناك علاقة متناسبة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار، فإذا ازدت كمية النقود في المجتمع مع بقاء حجم الناتج الوطني (الكلي) ثابتا لأن الاقتصاد في حالة استخدام تام، فسينجم عن ذلك ارتفاع في الأسعار ، أي أن المستوى العام للأسعار دالة تابعة لكمية النقود(عرض النقود.) .

4- البطالة عند الكلاسيك إرادية و ليست إجبارية و هذا راجع لارتباط الإنتاج بعنصر العمل فقط وكل ما ينتج يباع إذن لابد دائما من توظيف عنصر

العمل مع خاصية انخفاض الأجر إلى ما لانهاية، إذن العنصر الجوهري المتحكم في العملية هو الأجر الحقيقي فكلما ارتفع هذا الأخير زاد عرض العمل أي بطالة و كلما انخفض نقص عرض العمل.

تمرين 01 مقترح: ليكن لديك اقتصاد في النموذج الكلاسيكي يتميز بالخصائص التالية:

دالة الإنتاج

$$Y=1001-0.011$$

دالة عرض العمل:

$$N_s=2000+20w/p$$

المطلوب:

- 1- أوجد دالة الطلب على العمل؟
- 2- أوجد الأجر الحقيقي للتوازن؟
- 3- أوجد حجم العمل في التوازن؟

النموذج الكينزي في التوازن الاقتصادي العام

لدراسة النموذج الكينزي لابد من دراسة أهم فرضياته.

1- أهم الفرضيات:

- ✓ اعتبر كينز أن الطلب هو من يخلق العرض وليس العرض من يخلق الطلب .
- ✓ عدم تقبل فكرة حيادية النقود ولهذه الأخيرة أثر على النشاط الاقتصادي. .
- ✓ عدم تقبل فكرة تحقيق التشغيل الكامل وعدم وجود طاقات عاطلة بل هناك تشغيل ناقص وبالتالي وجود بطالة ..
- ✓ اعترض كينز على فكرة المرونة التامة للأجور والأسعار بسبب وجود النقابات التي بإمكان التأثير على ذلك.
- ✓ يرى كينز أن الادخار دالة للدخل وليس لسعر الفائدة .
- ✓ ينادي كينز بضرورة تدخل الحكومة في الاقتصاد .
- ✓ المنافسة التامة حسب كينز تعتبر حالة نظرية لا وجود لها في الواقع العملي¹.
- ✓ إن الطلب الكلي عند كينز هو الطلب الفعال وهو الطلب المتوقع من قبل المنتجين بعد عملية دراسة السوق من أجل تقادي عملي الكساد.

2- أثر العوامل الذاتية على الاستهلاك :

2-1 العوامل الذاتية غير قابلة للقياس الكمي

- ✓ **اختلاف في طبيعة الأنظمة الاقتصادية:** ففي النظام الاشتراكي نجد أن الدولة هي التي تتحكم في الاستهلاك وذلك عن طريق توزيع بطاقات أو نظام الحصص مخصص لكل أسرة كمية معينة أسبوعيا أو شهريا من السلع الاستهلاكية في حين أنه في النظام الرأسمالي نجد آليات السوق أي قانون العرض و الطلب هما اللذان يتحكمان في الاستهلاك حيث كلما زاد العرض كلما أدى إلى انخفاض الأسعار مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وكذلك عندما يزيد الطلب ترتفع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك.
- ✓ **الإشهار و فنياته و أساليبه:** بغية التعريف بالمنتوج و أقتناع المستهلك بشرائه

✓ **التوقعات حول الركود و الانتعاش الاقتصادي:** ففي حالة الركود نلاحظ أن الطلب الاستهلاكي ينخفض و يحدث العكس في حالة الانتعاش الاقتصادي.

✓ **مدى وفرة وندرة السلع:** ففي حالة الندرة السلعة يلجأ المستهلك إلى زيادة الطلب عليها.

- 2-2 **العوامل الموضوعية و القابلة للقياس الكمي :**

✓ **السياسة النقدية و أثرها على الاستهلاك :**

كلما زاد العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الشيء المحفز لزيادة الاستثمار وزيادة الدخل و في الحالة العكسية عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فينخفض العرض النقدي ويزيد معدل الفائدة فينقص الاستثمار و بالتالي يؤثر بالسلب على الدخل.

✓ **السياسة المالية و أثرها على الاستهلاك :** تؤثر السياسة المالية على الاستهلاك من خلال مكوناتها فعند زيادة الضرائب ينقص الاستثمار فينقص الدخل و العكس بالعكس صحيح.

✓ **أثر الدخل على الاستهلاك :**

كما يعلم الجميع بأن الاستهلاك مربوط بالدخل وهذا يعني أن كل تغير في الدخل سيؤدي حتما إلى التغير في الاستهلاك وهذا لا يعني عدم وجود عوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك انما يعتبر الدخل هو أهم محددات الاستهلاك اذا أهملت العوامل الأخرى الأقل أهمية².

✓ **الميل الحدي للاستهلاك:** يعرف الميل الحدي للاستهلاك بأنه درجة حساسية او استجابة التغير في الاستهلاك نتيجة للتغير في الدخل و يمكن إعطاء العلاقة التالية للحساب الميل الحدي للاستهلاك :

$$pMc = \frac{c}{y}$$

✓ **-الميل المتوسط للاستهلاك:**

و يمكن حسابه بالطريقة التالية :

$$Pmc = c/y$$

و هو عبارة عن النسبة من الاستهلاك و الدخل و يرمز له عادة بالرمز

- حيث يتناقص كلما زاد الدخل P_{mc}
- الميل الحدي و المتوسط للاادخار
 - الميل الحدي للاادخار :

$$pM_s = \frac{s}{y}$$

✓ الميل المتوسط للاادخار :

$$P_{ms} = s/y$$

✓ العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للاادخار :

من خلال تعريف الميل الحدي للاستهلاك و الادخار السابقين و لما كان التغيير في الدخل أما أن يوجه إلى الإنفاق الاستهلاكي أو أن يوجه نحو الادخار نلاحظ ما يلي :

$$Y = c + s$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

$$\frac{\Delta y}{\Delta y} = \frac{\Delta c}{\Delta y} + \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

$$1 = pM_c + pM_s$$

✓ العلاقة بين الميل المتوسط للاستهلاك و الادخار :

من خلال تعريف الميل المتوسط للاستهلاك و الادخار السابقين و لما كان الدخل إما أن يوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي أو يوجه للاادخار نجد أن :

$$Y = c + s$$

$$y/y = c/y + s/y$$

$$1 = p_{mc} + p_{ms}$$

3- دالة الاستهلاك الكينزية :

إذن تصبح دالة الاستهلاك الكينزية من الشكل التالي : $C = c_a + c'_y d$

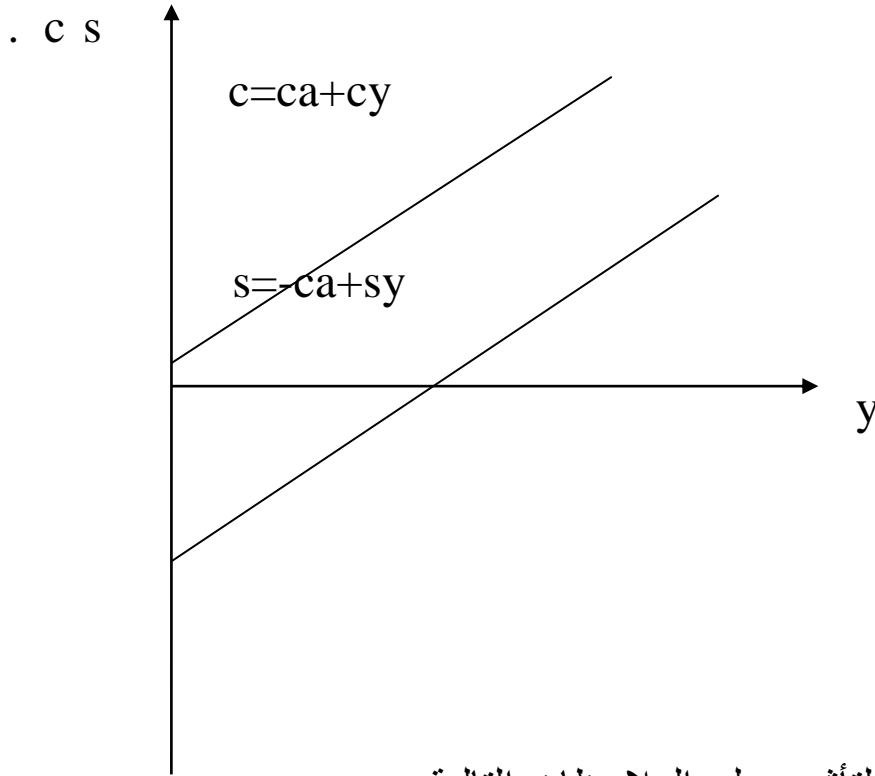
4- دالة الادخار الكينزية:

دالة الادخار الكينزية تصبح من الشكل التالي:

$$S = -c_a + s'_y d$$

مع الإشارة الى أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للاادخار يساوي الى الواحد الصحيح ويلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح وهذا ما يعبر عنه بالقانون السيكلوجي الكينزي³.

التمثيل البياني لدالتي الاستهلاك و الادخار



من خلال الشكل يمكن التأشير على الملاحظات التالية :

- لا تنطلق دالة الاستهلاك من النقطة الصفر بل من نقطة أعلى بمسافة رأسية مقدارها قيمة الاستهلاك المستقل عندما يكون الدخل المتاح $yd=0$.
- كما هو واضح أيضا من دالة الادخار تنطلق من أسفل نقطة الأصل بنفس قيمة المسافة الرأسية لدالة الاستهلاك و هي تعكس قيمة الادخار السالب عندما يكون الدخل المتاح $yd=0$.
- 5- خصائص دالة الاستهلاك الكينزية:** من خلال العرض السابق يمكن تلخيص العلاقة بين الاستهلاك و الادخار و الدخل من خلال الخصائص التالية:
- الميل الحدي للاستهلاك يكون موجب و لكنه أقل من الواحد الصحيح :
- حيث أن التغير في الدخل يؤدي إلى التغير في الاستهلاك و لا بد أن يكون موجبا لكن ليس كل زيادة في الدخل تذهب مباشرة للاستهلاك بل يوجه جزء منها نحو الادخار .
- الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل .

- الاستهلاك المستقل دائما أكبر من الصفر في الفترة القصيرة نتيجة للأسباب التالية:

✓ ادخارات سابقة.

✓ اللجوء إلى الاقتراض.

✓ المخزونات السلعية.

- الميل المتوسط للاستهلاك يكون دائما أكبر من الميل الحدي للاستهلاك و يمكن إثبات ذلك رياضيا كما يلي :

$$C = c_a + c'y_d$$

$$c/y = c_a/y + c'y/y$$

$$p_{mc} = p_{Mc} + c_a/y$$

إذن الميل الحدي للاستهلاك لا يساوي الميل المتوسط له بل أن الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل
مثال: لتكن لديك المعلومات التالية حول اقتصاد افتراضي

	yd	c	p _{mc}	p _{Mc}	p _{ms}	p _{Ms}
1	200	200				
2	400	360				
3	600	520				
4	800	680				

المطلوب:

- 1- أكمل بيانات الجدول مع استنتاج شكل دالتي الاستهلاك و الادخار الكليتين؟
- 2- هل تنطبق خصائص دالة الاستهلاك لهذا المجتمع مع دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة؟

الحل :

$$P_{mc} = c/y = 200/200 = 1$$

$$P_{mc}=c/y=360/400=0.9$$

$$P_{mc}=c/y=520/600=0.86$$

$$P_{mc}=c/y=680/800=0.85$$

و الآن حساب الميل الحدي للاستهلاك:

$$p_{Mc}=\frac{c}{y}=\frac{360-200}{400-200}=0.8$$

$$p_{Mc}=\frac{c}{y}=\frac{520-360}{600-400}=0.8$$

$$p_{Mc}=\frac{c}{y}=\frac{680-520}{800-600}=0.8$$

الميل الحدي للاادخار:

$$p_{Ms}=1-p_{MC}=1-0.8=0.2$$

$$p_{Ms}=1-p_{MC}=1-0.8=0.2$$

$$p_{Ms}=1-p_{MC}=1-0.8=0.2$$

و الآن الميل المتوسط للاادخار

$$p_{ms}=1-p_{mc}=1-0.9=0.1$$

$$p_{ms}=1-p_{mc}=1-0.86=0.14$$

$$p_{ms}=1-p_{mc}=1-0.85=0.15$$

ومنه يمكننا إكمال الجدول على الشكل التالي:

	yd	c	p _{mc}	p _{Mc}	p _{ms}	p _{Ms}
1	200	200	1	-	-	-
2	400	360	0.9	0.8	0.1	0.2
3	600	520	0.86	0.8	0.14	0.2
4	800	680	0.85	0.8	0.15	0.2

- استنتاج الشكل العام لدالتي الاستهلاك و الادخار:

$$C=ca+c'yd$$

لا بد من إيجاد الاستهلاك المستقل حتى تكتمل الدالة نعوض في أي علاقة

$$200 = ca + 0.8 * 200$$

$$Ca = 200 - 0.8 * 200 = 40$$

$$C = 40 + 0.8yd$$

$$S = -ca + s'yd$$

$$S = -40 + 0.2yd$$

نعم تنطبق هاته الخصائص مع الدالة الكينزية لأن :

- الميل الحدي للاستهلاك موجب أكبر من الصفر و أقل من الواحد.
- الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك.
- كلما زاد الدخل ينقص الميل المتوسط للاستهلاك.

6- دالة الاستثمار: يعتبر الاستثمار على أنه إضافة إلى رصيد

المجتمع من رأسمال خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية مثل :

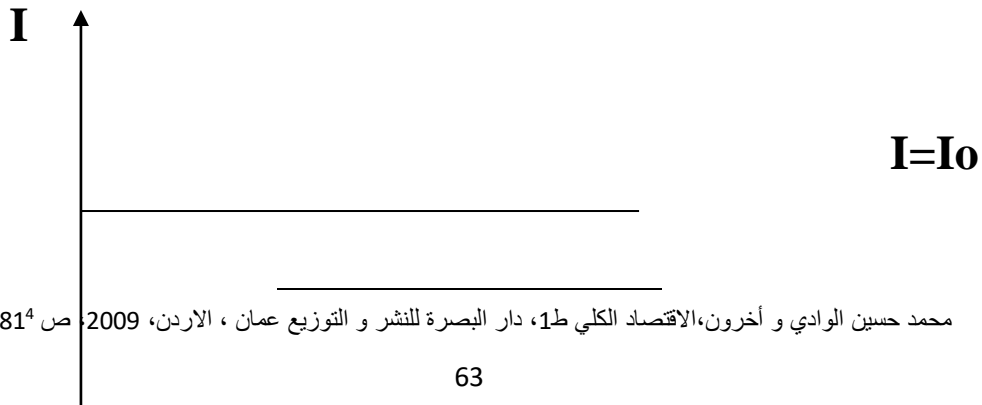
الآلات و المعدات المصانع التي لا تستخدم في الاستهلاك الحالي

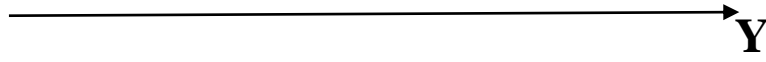
و إنما يتم توظيفها في الدخل المستقبلي.⁴

✓ **الاستثمار المستقل عن الدخل متغير خارجي:**

الاستثمار المستقل عن الدخل هو الاستثمار $I = I_0$ ويمكن تمثيلها في الشكل

التالي:





✓ الاستثمار المحرض أو التبعية متغير داخلي :

وهو الاستثمار التابع للدخل حيث يمكن كتابته على الشكل التالي:

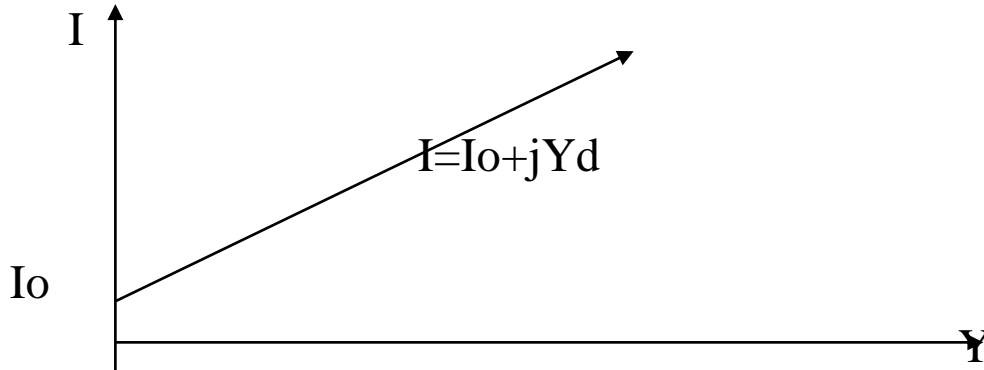
$$I = I_0 + jY_d$$

I_0 : الاستثمار المستقل عن الدخل.

j : الميل الحدي للاستثمار.

Y_d : الدخل المتاح .

ويمكن تمثيله بيانيا كما يلي:



7- العرض الكلي: حسب النموذج البسيط الكينزي فان العرض الكلي

يتحدد على أساس الطلب الكلي أي أن المنتجين ينتجون من السلع

و الخدمات ما يتوقعون بيعه و عليه فان منحنى العرض الكلي

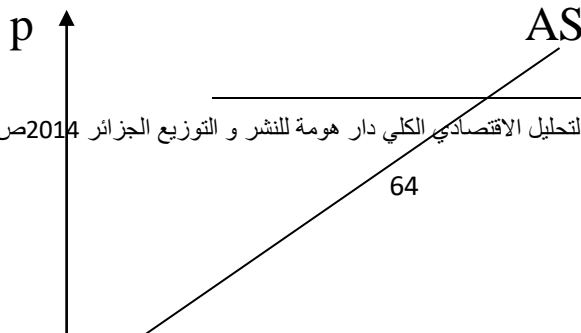
هو منصف الزاوية القائمة أي خط 45 ° يتقاطع منحنى الطلب

الكلي مع منحنى العرض الكلي في نقطة محددة تمثل التوازن

وكلما تغير الطلب الكلي يتغير معه العرض الكلي مادام الاقتصاد

الوطني في حالة التشغيل الناقص⁵.

ويمكن تمثيله بيانيا بالشكل التالي:



Y_d

8- تحديد الدخل الوطني في التوازن :

8-1 الدخل الوطني في التوازن في اقتصاد مغلق ذو قطاعين:

تعتبر هذه الحالة من أبسط الحالات التي يكون فيها نوعان من الطلب :
الطلب على الاستهلاك C ، و الطلب على الاستثمار I ، في ظل وجود
العديد من الفرضيات منها: فرضية الاقتصاد المغلق، عدم إدخال النفقات
الحكومية... الخ و منه يمكن صياغة علاقة التوازن كما يلي :
1 $Y=C+I$ مع العلم أن 2.....

$$C=C_a+c^Y$$

و بالتعويض العلاقة 2 في العلاقة 1 نجد مايلي :

$$Y=C_a+ c^Y+I$$

$$Y(1- c^Y)= C+I$$

وفي الأخير نحصل

$$Y^*=1/1-c^Y(C_a+I)$$

على:

و هو الذي يعبر على الدخل الوطني في التوازن في حالة اقتصاد مغلق ذو
قطاعين.

مثال للتوضيح: ليكن لديك دالة الاستهلاك من الشكل التالي:

$$C=80+0.3Y$$
 ،

$$I=100$$

المطلوب: - حساب الدخل الوطني في التوازن؟

- مقدار الاستهلاك في التوازن؟

- الادخار الوطني في التوازن؟

- الطلب الكلي في التوازن؟

الحل:

بما أنه اقتصاد مغلق ذو قطاعين فان:

$$Y^* = 1/(1-c^*) \cdot (C_a + I)$$

و بالتعويض الأرقام نجد:

$$Y^* = 1/(1-0.3) \cdot (80+100)$$

$$Y^* = 257.14$$

- مقدار الاستهلاك في التوازن:

$$C = 80 + 0.3(257.14)$$

$$C = 157.14$$

- الادخار في التوازن: كما نعلم أن:

$$S = Y - C$$

فانه:

$$S = 257.14 - 157.14 = 100$$

- الطلب الكلي:

$$D = C + I$$

و منه

$$D = 157.14 + 100$$

$$D = C + I$$

$$D = 257.14$$

✓ مضاعف الاستهلاك (أثر الاستهلاك المستقل في الدخل):

يقصد بمضاعف الاستهلاك ذلك المعامل الذي يضرب في الاستهلاك المستقل بغرض الحصول على زيادة في الدخل، أو بمعنى آخر كيفية تأثير تغير في الاستهلاك المستقل على التغير في الدخل الوطني. حيث يمكننا استخراج صيغته كما يلي:

$$Y^* = 1/(1-c^*) \cdot (C_a + I)$$

لنفترض أن :

$$Y_1 + \Delta Y \leftarrow C_a + \Delta C_a$$

تصبح في الأخير العلاقة كما يلي:

$$Y = 1/(1-c) * (Ca)$$

$$Y/Ca = 1/(1-c) = Kca$$

فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على التغير في الاستهلاك المستقل منها تغير أذواق المستهلكين، تغير ثقافة و تحضر المجتمعات.

8-2 تحديد الدخل الوطني في التوازن في حالة ادخال G.Tx.Tr

G: النفقات الحكومية.

Tx: الضرائب:

Tr: اعانات و تحويلات

✓ المرحلة الأولى: افتراض استقلالية النفقات الحكومية و الضرائب و الإعانات عن الدخل.

كما نعلم أن في التوازن في حالة اقتصاد مغلق ذو ثلاثة قطاعات فان:

$$Y = C + I + G \quad 1 \dots\dots$$

$$C = Ca + c' Yd \quad 2 \dots\dots$$

$$Yd = Y - Txa + Tra \quad 3 \dots\dots$$

بالتعويض العلاقة 3 في 2 نجد:

$$C = Ca + c'(Y - Txa + Tra)$$

بالتعويض العلاقة 4 في 1 نجد:

$$Y = Ca + c'y - c'Txa + c'Tra + I + G$$

$$Y - c'y = Ca - c'Txa + c'Tra + I + G$$

$$Y^* = 1/(1-c) * (Ca - c'Txa + c'Tra + I + G)$$

* أثر زيادة النفقات الحكومية على الزيادة في الدخل: في حالة زيادة

$$Y + \Delta Y \leftarrow G + \Delta G$$

اذن من علاقة التوازن نجد:

$$Y + \Delta y = 1/(1-c) * (Ca - c'Txa + c'Tra + I + G + \Delta G)$$

ب طرح العلاقتين نجد:

$$y = 1/(1-c) * (g)$$

$$y/g = 1/(1-c)$$

* أثر زيادة الضرائب على الدخل الوطني في التوازن:

$$y \leftarrow T_x + \Delta T_x$$

$$Y + \Delta y = 1/(1-c) * (C_a - c(T_x + \Delta T_x) + c(T_r + I + G))$$

ب طرح العلاقتين نجد:

$$\Delta y = 1/(1-c) * (-c \Delta T_x)$$

* أثر زيادة التحويلات على الدخل الوطني في التوازن:

$$y + \Delta y \leftarrow T_r + \Delta T_r$$

$$Y + \Delta y = 1/(1-c) * (C_a - c T_x + c(T_r + \Delta T_r) + I + G)$$

ب طرح العلاقتين نجد:

$$y = 1/(1-c) * (c \Delta T_r) + \Delta y$$

$$\Delta y / \Delta T_r = c / (1-c)$$

✓ استخراج صيغة الدخل الوطني في التوازن في حالة الضريبة مرتبطة بالدخل:

$$T_x = T_{xy}$$

نفترض أن $C_a = 0$ و T_x مرتبطة بالدخل و I و G مستقلين عن الدخل:

$$Y = C + I + G$$

$$C = c \cdot y_d$$

$$Y_d = Y - T_{xy} + T_r$$

$$Y = c \cdot y - c \cdot T_{xy} + c \cdot t_r + I + G$$

$$Y - c \cdot y - c \cdot t_{xy} = c \cdot T_r + I + G$$

$$Y(1 - c + c \cdot T_x) = c \cdot T_r + I + G$$

$$Y^* = 1/(1 - c + c \cdot t_x) * (c \cdot T_r + I + G)$$

8-3 تحديد الدخل الوطني في حالة اقتصاد مفتوح: مع افتراض

عدم وجود $G.Tx.Tr$:

فكل اقتصاد يكون مرتبطا مع بقية العالم عبر قناتين رئيسيتين هما :
تجارة السلع والخدمات وتجارة رؤوس الأموال، ويعني الترابط التجاري أن إنتاج بلد ما يصدر للدول الأخرى، إما أن بعض السلع المستهلكة والمستثمرة داخليا هي منتجة خارجيا أو مستوردة، وعليه فإن النموذج الأساسي لحساب الدخل التوازني يجب أن يوسع ليحتوي على الآثار الدولية. وهناك أيضا الترابط الدولي القوي في الميدان المالي، مثلا المقيمين الجزائريين يمكن لهم أن يحملوا الأرصدة الوطنية مثل أدوات الخزينة والسندات، أو يمكنهم حمل الأرصدة الخاصة بالدول الأجنبية، وذلك بناء على القواعد الممنوحة لدى هذه الدول⁶

$$Y=C+I +E-M$$

$$C=Ca+c`y$$

$$Y=Ca+c`y+I +E-M$$

$$Y^*=1/1-c`(Ca+I +E-M)$$

*أثر تغيرات الصادرات E على مستوى الدخل الوطني في التوازن:

$$Y+\Delta Y \leftarrow E+\Delta E$$

$$Y+\Delta Y=1/1-c`(Ca+I+E+\Delta E-M)$$

ب طرح العلاقتين نجد:

$$\Delta Y=1/1-c` * (\Delta E)$$

$$\Delta Y/\Delta E=1/1-c`$$

*تأثير الواردات على الدخل الوطني في التوازن:

$$Y+\Delta Y \leftarrow M+\Delta M$$

بنفس الطريقة نحصل :

$$\Delta Y=1/1-c` * (-\Delta M)$$

تمرين 01:

في إطار النموذج الكينزي للتوازن الاقتصادي الكلي لنفرض أن الطلب الكلي
لاقتصاد ما ممثلاً بالعلاقة التالية $D=C+I+G+E-M$

$$C=200+0.6y$$

$$I=100+0.3y$$

$$E-M=E-0.1y$$

$$G=150$$

$$E=150$$

المطلوب:

- 1- أوجد مستوى الطلب الكلي في التوازن لهذا الاقتصاد؟
- 2- إذا افترضنا أن الحكومة زادت نفقاتها بمقدار 50 م و ن حدد مقدار تأثير الطلب الكلي في التوازن بذلك؟
- 3- إذا افترضنا أن الحكومة ترغب في تحقيق زيادة في الطلب الكلي مقدارها 20 م و ن فما مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي اللازمة لتحقيق هذا الهدف ؟

الحل:

بما أن شرط التوازن هو $D=Y$

$$D=Y=C+I+G+E-M=200+0.6y+100+0.3y+150+150-0.1y$$

$$Y-0.8Y=200+100+150+150$$

$$0.2y=600$$

$$Y=600/0.2$$

$$Y=3000 \text{ م و ن}$$

$$\text{اذن } D=y=3000$$

9- حساب مقدار تغير في الطلب الكلي في التوازن عند زيادة النفقات الحكومية بمقدار 50 م و ن.

ففي هاته الحالة تصبح النفقات الحكومية $G=150+50=200$ ومنه

$$D=200+0.6y+100+0.3y+200+150-0.1y$$

$$0.2y=650$$

$$Y=650/0.2=3250$$

$$Y=D=3250$$

أي أن الطلب الكلي في التوازن زاد من 3000 الى 3250 أي زاد الطلب ب 250 م و ن

10- مقدار زيادة في G اللازمة لتحقيق زيادة في الطلب الكلي

مقدارها 20 م و ن

$$Y=\$D=1/1-c-j+m \$G$$

$$20=\$G/0.2$$

$$\$G=4$$

تمرين 02: اذا افترضنا أن وضعية اقتصاد في سنة 2023 ممثلة بما يلي:
الدخل الوطني للاقتصاد بلغ 30000 م و ن و الاستهلاك الخاص 15400 م و ن
مع العلم بأن هذا الاقتصاد يشهد حالة التشغيل الناقص و لحل هذا الإشكال بإمكان
الحكومة زيادة الدخل الوطني بمقدار 15 في المئة خلال السنة المقبلة للوصول إلى
التشغيل الكامل

المطلوب:

1- انطلاقا من العلاقة $y=c+I$ استخراج صيغة المضاعف الكينزي البسيط ثم
علل التسمية؟

2- حدد مقدار زيادة الدخل الوطني الناتجة عن أثر المضاعف علما أن مقدار
الزيادة في الاستثمار الصافي بلغت 300 م و ن و علما أن الميل الحدي
للاستهلاك هو 0.8؟

3- في ظل الشروط السابقة للاستخدام الناقص حدد قيمة التغير في الاستهلاك؟
4- ماهو مبلغ الاستثمار الاضافي اللازم لمعالجة مشكلة التشغيل الناقص
السابق بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك بقي ثابتا؟
الحل:

$$Y=c+I-1$$

$$C= ca+cy$$

$$Y=ca+cy+I$$

$$y-cy=ca+I$$

$$y=1/1-c*ca+I$$

$$I+\$I \rightarrow Y+\$Y$$

$$Y+\$Y=1/1-c*(ca+I+\$I)$$

$$\$Y=1/1-c(\$I) \quad \$Y/ \$I=1/1-c=Ks$$

وهي صيغة المضاعف البسيط و يسمى بالبسيط للأسباب التالية:

- اقتصاد مغلق .

- يتكون من قطاعين.

2- تحديد مقدار الزيادة في الدخل الوطني:

كما نعلم أن :

$$\$Y=1/1-c(\$I)=1/1-0.8*300=1500$$

3- تحديد حجم التغير في الاستهلاك و الميل المتوسط له:

$$C=15400 \quad y=30000 \quad c=0.8 \quad \$Y=1500$$

$$C=\$c/\$y \quad \$c= c*\$y= 0.8*1500=1200$$

$$\$c=1200$$

4- مبلغ الاستثمار الإضافي لمعالجة البطالة:

كما نعلم أن زيادة الدخل الوطني ب 15 في المئة تمكن من الوصول الى حالة التشغيل الكامل.

$$\$y=30000*0.15=45000$$

و أن $c=0.8$ وقيمة المضاعف $Ks= 5$

$$\$I=30000/5=6000$$

تمرين مقترح:

1- ماهو الطلب الفعال عند كينز ؟

2 لماذا سمي النموذج الكينزي بالبسيط؟

3 ما - ه ي العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك وقيمة المضاعف ؟

4 ماهي العوامل المؤثرة و المحددة للإستثمار ؟

دوال الاستهلاك

دوال الاستهلاك

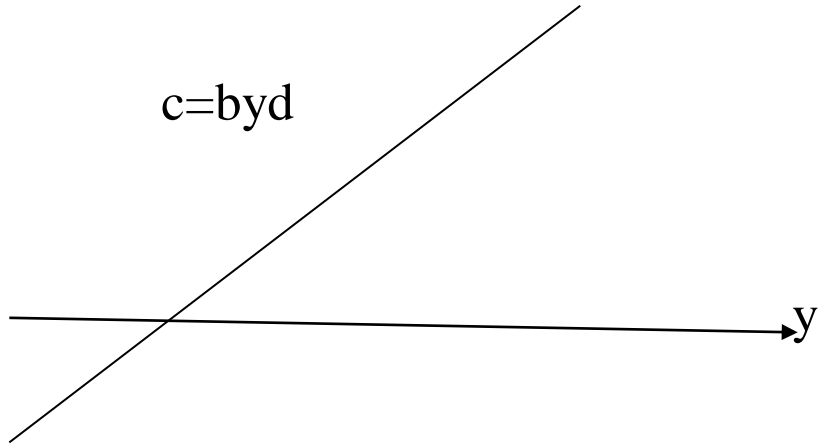
ظهرت أول إحصائيات للاقتصاد الأمريكي في سنة 1942 لفترة طويلة شكلت قاعدة للبحث عن طبيعة العلاقة بين الاستهلاك و الدخل، فتم اكتشاف صحة بعض الفرضيات من النموذج الكينزي البسيط للاستهلاك مثل ارتباط الاستهلاك بالدخل، و كذلك الميل الحدي للاستهلاك محصور بين الصفر و الواحد، وعدم صحة البعض الآخر مثل الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك بل أنهم متساويين، وهذا كله أدى إلى دراسة دالة الاستهلاك عند كل من كيزنتس، وديزنبيري، و فريدمان.... الخ.

1-دالة الاستهلاك عند كيزنتس:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الشكوك حول صحة دالة الكينزية قصيرة الأجل وذلك نتيجة لحدوث أمرين هما:¹

- عجز الاقتصاديون التنبؤ بالاستهلاك لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية باستخدام دالة الاستهلاك الكينزية حيث كانت قيمة الاستهلاك المحصل عليها أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.
- قيام سيمون كيزنتس بنشر بيانات احصائية في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة 1869-1938 بينت أن دالة الاستهلاك هي خطية من الشكل $C=byd$ أي أن $ca=0$ وذات انحدار أشد من دالة الاستهلاك قصير الأجل و بيانيا تمر من المبدأ كما هو موضح في الشكل الموالي :

c



في سنة 1946 نشر الاقتصادي كيزنتس إحصائيات للدخل و الاستهلاك للفترة 1869 و 1938 للاقتصاد الأمريكي قسم إلى عشرينيات أثبتت وجود علاقة وطيدة بين الدخل و الاستهلاك، و كذلك أثبتت أن الميل الحدي للاستهلاك محصور بين الصفر و الواحد و عدم صحة الفرضية الكينزية بأن الميل التوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك بل أنهم متساويين، لأن الاستهلاك المستقل في الفترة الطويلة يساوي الصفر نتيجة:

- المدخرات تنفذ.
- اللجوء إلى الاقتراض له حدود.
- المخزون السلعي ينفذ.

$$C=ca+c'y$$

$$c/y=ca/y+c'y/y$$

$$ca=0 \text{ ومنه:}$$

$$c/y=c$$

2-دالة الاستهلاك عند ديزنمبيري:

ويرى ديزنمبيري أن هناك اتجاهات قوية لدى الناس لمحكاة جيرانهم و السعي لتغيير مستوى معيشتهم وفقا للبيئة المقيمين بها لذلك لو أن الدخل الأفراد تتزايد بحيث يظل توزيع الدخل كما هو فان الاستهلاك يتزايد

كنسبة من زيادة الدخل و في نطاق هذه الدوافع و الحقيقة القائلة بأن الدخل يزيد في الأجل الطويل فان دالة الاستهلاك المنارة سوف تكون في دالة الاستهلاك في الأجل الطويل و على هذا فانه في إطار فرض الدخل النسبي تكون دالة الأساسية للاستهلاك هي دالة الأجل الطويل وتنشأ دالة الاستهلاك في الأجل القصير عن التغيرات الدورية في الدخل².

كما يضيف ديزنمبيري أثر دخل الفترات الماضية على الاستهلاك ففي الواقع الاقتصادي نجد أن هذه الفرضية ضيقة النظرة لأن الاستهلاك خلال الفترة الجارية C_t يمكن أن يتأثر بدخل الفترات الماضية حيث نلاح في الواقع العملي و في معم الحالات بأن العمال الأجراء يتقاضون أجورهم ومرتباتهم ومكافأتهم خلال فترة معينة عادة الشهر و لكن ليس في بداية الشهر بل في منتصفه او في نهايته أو بداية الشهر القادم كما نلاحظ أن أصحاب الأملاك كالأراضي و لاعقارات و العمارات و المنازل الخاصة بالكراء لا يتقاضون الكراء من الساكنين الا في منتصف أونهاية أو بداية الشهر اللاحق.

اذن من أين ينفق هؤلاء ؟ بطبيعة الحال من الفترات الماضية و هكذا يمكننا كتابة :

$$C_t = f_c(y_{t-1}, Y_{t-2}, \dots, y_{t-n})$$

و يرى ديزنمبيري أن الدخل الأكثر ارتفاعا هو الي يؤثر في الاستهلاك ومنه يمكننا ان نعبر عن تابع الاستهلاك وفق هذا الرأي كما يلي :

$$C_t = b y_0 + c y_t$$

حيث :

Y_0 : الدخل الأكثر ارتفاعا.

Y_t : دخل الفترة الجارية.

B : الميل الحدي للاستهلاك للدخل الأكثر ارتفاعا.

C: الميل الحدي للاستهلاك للدخل الجاري³.

3-نظرية فريدمان للدخل الدائم:

قدم هاته النظرية ميلتون فريدمان حيث يرى ان العلاقة بين الاستهلاك و الدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية و أن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية⁴.

قسم فريدمان الدخل المتحصل عليه إلى قسمين الدخل الدائم و الدخل المؤقت حيث الدائم لا يتأثر بالتقلبات العشوائية إذ يعتمد عليه سلوك الاستهلاك وهو كذلك أقصى مبلغ يمكن أن تستهلكه وحدة اقتصادية دون أن ينقص شيئاً من ثروتها كما قسم الاستهلاك الى استهلاك دائم و استهلاك مؤقت ثم افترض انه ليس هناك علاقة مستقرة بين الدخل المقاس و الاستهلاك المقاس و أنه ليس هناك علاقة بين الدخل المقاس و الدخل المؤقت و أن هناك علاقة مستقرة بين الاستهلاك الدائم و الدخل الدائم و تمثل دالة الاستهلاك في المدى الطويل⁵ إذن يمكن صياغة دالة الاستهلاك كالآتي:

$$C_p = c_y p$$

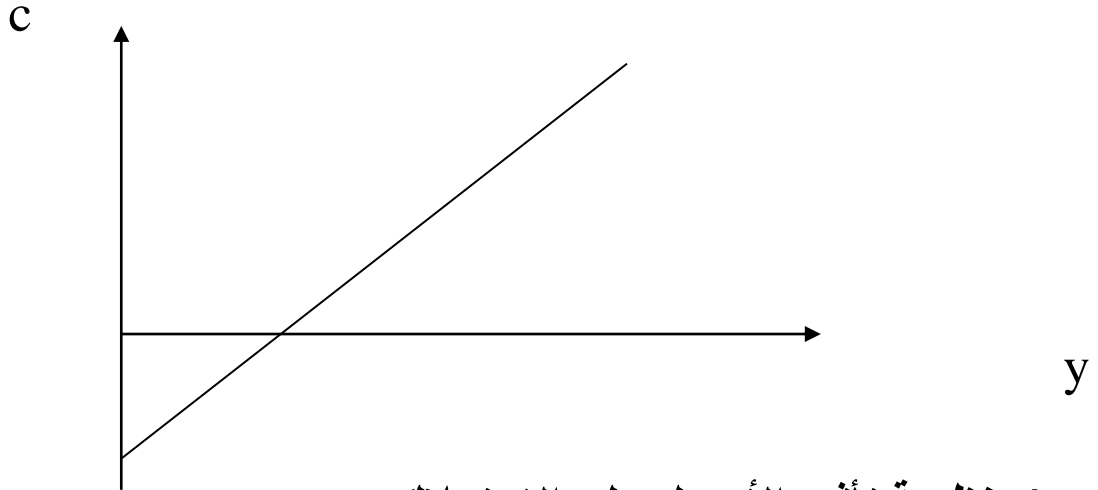
C_p : الاستهلاك الدائم.

C: الميل الحدي للاستهلاك.

Y_p : الدخل الدائم.

و يمكن تمثيلها بيانيا كما يلي:

بريش السعيد مرجع سبق ذكره ص 110³
عمر صخري التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الخامسة 2005 ص 154⁴
عبد اللطيف بلغرة ص 370⁵



4-نظرية تأثير الأصول على الاستهلاك:

ليس الدخل بالمصدر الوحيد للاستهلاك إذ هناك من المستهلكين من لهم أصول نقدية في شكل أرصدة نقدية سائلة أو ودائع مصرفية قصيرة الأجل أو تحت الطلب وهناك من المستهلكين من لهم أصول مالية كالأسهم و السندات أو أصول عينية كالعقارات إن هذه الأصول يمكن أن تكون مصدرا للاستهلاك سواء باستعمالها مباشرة كالأرصدة النقدية أو بعد بيعها بالنسبة للأصول المالية و العينية حيث مجرد كسبها قد تؤدي ببعض المستهلكين الى الكف عن الادخار إذا كانوا يعتقدون أن ثروتهم هذه تضمن لهم المستقبل.⁶

5-نظرية دورة الحياة:

ومضمون هذه النظرية أن المستهلك لا يعتمد على دخله في الفترة الحاضرة فقط أو على دخل الفترات الماضية فقط و إنما يمكن أن يعتمد أيضا في استهلاكه على توقعاته أو تنبؤاته المستقبلية عن الدخل فإذا توقع بطرق اقتصادية أن دخله سيزداد في المستقبل فإن استهلاكه سيتجه إلى

عبد اللطيف بلغرسة، مرجع سبق ذكره ص 372⁶

التزايد وفي مثل هذه الحالة فان تابع الاستهلاك العائلي أو الكلي يأخذ الشكل التالي:

$$C=fc(y_{t+1}.y_{t+2}.....y_{t+n})$$

وهذا التأكد من أن الدخل سيزداد يجعل المستهلك يزيد من استهلاكه الجاري إذن يستطيع الفرد توزيع تيار دخله على تيار استهلاكه عن طريق الإقراض و الاقتراض و لكن القيمة الحالية للاستهلاك محدودة بالقيمة الحالية للدخل.⁷

تمرين: اذا كان الدخل الجاري قدره $y_m=420$ ، الدخل المؤقت سلبي

$y_t=-20$ ، الميل المتوسط للاستهلاك 0.94285.

1- أوجد دالة الاستهلاك حسب نظرية الدخل الدائم؟

الحل:

كما نعلم أن : $c/y_m=0.94285=c/420=0.94285$

ومنه $c= 396$

وبما أنه حسب فريدمان فإن الميل المتوسط يحسب بالنسبة للدخل الدائم y_p حيث أن :

$$Y_p = y_m - y_t$$

ومنه فإن :

$$C = c_p / y_p = 396 / 440 = 0.9$$

ومنه فإن دالة الاستهلاك لفريدمان تأخذ الشكل التالي:

$$C = 0.9y_p$$

تمرين مقترح:

1- ما الفرق بين نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل الدائم ونظرية الدخل النسبي؟

2- ما الفرق بين دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة و الطويلة؟

3- ما العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك في المدى الطويل و الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل؟

4- يعتمد الاستهلاك أساسا على الدخل المتاح كما أنه يعتمد على عوامل أخرى أيضا أذكر هذه العوامل و أشرح كل منها بإيجاز؟

تمرين مقترح: أجب بعبارة صحيحة أو خطأ مع التعليل اللازم:

- 1- الميل المتوسط للاستهلاك ثابت حسب ديزنمبيري؟.
- 2- تدخر كل زيادة في الدخل العابر حسب فريدمان؟.
- 3- ارسم جدول فيه أهم الفروقات بين دوال الاستهلاك الحديثة؟.

تمرين مقترح: إذا كانت لديك البيانات التالية حول الدخل و الإنفاق الاستهلاكي لكل ثلاثة أشهر على امتداد ثلاثة سنوات وفق الجدول التالي:

السنة الثالثة		السنة الثانية		السنة الأولى		البيانات
c	yd	c	yd	c	yd	
135	600	322	450	85	100	الثلاثي لأول
495	700	352.5	500	145	200	الثلاثي الثاني

الفصل الخامس دوال الاستهلاك

555	800	382	550	205	300	الثلاثي الثالث
615	900	412	600	265	400	الثلاثي الرابع

المطلوب: أوجد دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة ومثلها بيانياً؟

دوال الاستثمار

1- تعريف الاستثمار الاقتصادي:

هو تيار من الإنفاق على الأصول الإنتاجية كسواء المعدات و الآلات ووسائل النقل اللازمة للمشروعات الإنتاجية، و التي يطلق عليها أصول رأسمالية كما يمثل أيضا الاستثمار في العقارات أو الأوراق المالية بهدف تحقيق عائد ربحي يضاف إلى الثروات ورؤوس الأموال¹

2- أصناف الاستثمار:

. تصنف الاستثمارات حسب مجموعة من المعايير، تختلف من بلد لآخر ومن اقتصاد لآخر ومنها:²

1-2 تصنيف حسب طبيعة الاستثمار نجد:

استثمارات مادية- استثمارات معنوية- استثمارات مالية.

2-2 تصنيف حسب الغاية أو الهدف:

استثمارات الاستبدال- استثمارات التوسع- الاستثمارات الاستراتيجية- استثمارات التجديد

2-3 تصنيف حسب نوعية النشاط الاقتصادي:

استثمارات صناعية- استثمارات فلاحية- استثمارات خدمية.

2-4 تصنيف حسب المعيار الجغرافي:

استثمارات محلية- استثمارات خارجية

2-5 تصنيف حسب المعيار القانوني:

استثمار العام- استثمار الخاص

3- أهمية الاستثمار: للاستثمار أهمية كبيرة يمكن ذكر أهمها³:

- حماية ثروة المستثمر من أنواع المخاطر المختلفة.

فتحي محدة، عبد الباسط محدة دوافع ومحددات الاستثمار في المغرب العربي مجلة الحقوق و الحريات مجلد 04 العدد01 سنة 2016 ص 253¹
² براهيم بن حراث حياة، سياسة واستراتيجية الاستثمار دروس و تمارين، مطبوع بيداغوجية لطلبة السنة الثالثة تخصص مالية المؤسسة جامعة

عبد الحميد بن باديس جامع مستغانم 2020/2019 ص 12

قاسم نايف علوان ادارة الاستثمار بين النرية و التطبيق الطبعة الثانية دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان الأردن 2012 ص 30³

- يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحققة من الاستثمار.
- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري و ميزان المدفوعات.

4- أدوات الاستثمار:

تنقسم إلى نوعين :

4-1 أدوات استثمار حقيقي:

✓ **المشروعات الاقتصادية:** تعتبر من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا و تنوع أنشطتها مابين تجاري و صناعي وزراعي.

- السلع.

- العقار.

✓ **أدوات الاستثمار المالي:** يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى

أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة فهي إما أن تكون 4 :

- أدوات دين : أدونات الخزينة، شهادات الإيداع، الأوراق التجارية.

- أدوات الملكية مثل الأسهم الممتازة و الأسهم العادية.

أما من حيث الأجل يمكن تصنيفها إلى :

- قصيرة الأجل و تستحق خلال سنة مثل أدونات الخزينة وشهادات

الإيداع و عقود العملات الأجنبية للأجل القصير .

- طويلة الأجل و تستحق في فترة أطول من سنة و من امثلتها الأسهم

و السندات

ويمكن أيضا تقسيمها من حيث الدخل إلى:

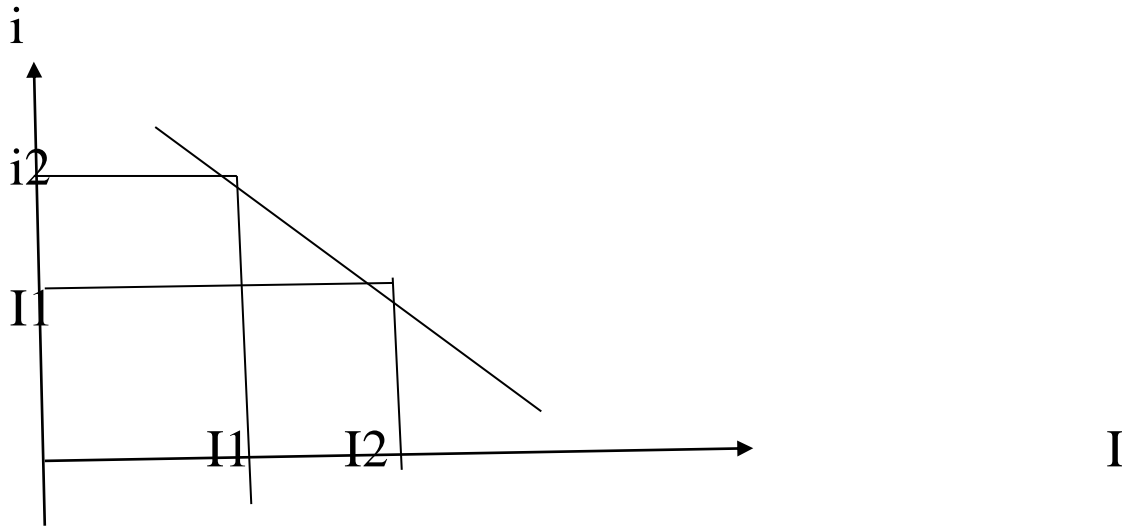
- ذات الدخل الثابت مثل أذونات الخزينة و السندات ذات السعر الفائدة الثابتة.
- ذات الدخل المتغير مثل الأسهم العادية و السندات ذات السعر الفائدة العائم
- وكذلك حسب مخاطرها الى :
- أذونات الخزينة.
- الأوراق التجارية.
- السندات التي تصدرها الحكومات.
- الأسهم الممتازة.
- الأسهم العادية.
- الكفالات .
- الخيارات .
- المستقبلات المالية.

5- أثر سعر الفائدة على الاستثمار:

- كما يعلم الجميع بأنه توجد علاقة عكسية بين معدل الفائدة و الاستثمار حيث كلما زاد معدل الفائدة تناقص الاستثمار حيث أن معدل الفائدة مرتفع لا يجشع المستثمرين على الاستثمار باعتبار إن معدل الفائدة للاقتراض بمثابة تكلفة و لا تكون هذه العلاقة صحيحة في ظل التحليل الكينيزي إلا في ل توفر الشروط التالية :
- في حالة افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها .
 - في حالة عدم توفر الأموال اللازمة لدى المستثمر و لجوئه للاقتراض من قبل البنوك.
 - في حالة توفر الضمانات اللازمة التي يطلبها البنك لمنح القروض.
 - في حالة المشروعات الصغيرة و المتوسطة لان المؤسسات الكبيرة عادة ما تعتمد على مواردها المالية الذاتية فهي لا تتأثر كثيرا بمعدل

الفائدة للاقتراض ولهذا فان تغير الاستثمار بمعدل الفائدة عادة ما يكون في المشروعات الصغيرة و المتوسطة⁵

التمثيل البياني:



6- أثر الكفاية الحدية للرأسمال على قرار الاستثمار:

هي نسبة من العوائد المتوقعة من رأس المال و ثمن عرض رأس المال حيث أن المقصود بثمن عرض رأس المال هي كلفة استبداله. فالنسبة للعوائد رأس المال فهي ستتحقق بوقت مستقبلي لذا فلا بد من أن نحسب لهذه العوائد ما يسمى بالقيمة الحالية وذلك لكون أن هذه العوائد تتعرض لمخاطر مستقبلية كمخاطر التضخم على سبيل المثال⁶.

$$P_0 = \frac{RN_1}{1+r} + \frac{RN_2}{1+r} + \frac{RN}{1+r}$$

- القيم الحالية للمبلغ مستقبلي P_0 .

بريش السعيد، مرجع سبق ذكره ص 128⁵

قصي الجابري نظرية الاقتصادية الكلية نظرية الاستثمار محاضرة على الرابط التالي تاريخ الاطلاع

2024/01/30 https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/10/10_2020_03_19!10_34_26_AM.pptx⁶

- العوائد السنوية الصافية RN.
- معدل الفائدة r .

✓ في حالة العوائد السنوية متساوية:

$$P_0 = Rn_1/1+r + Rn_2/(1+r)^2 + \dots + Rn_n/(1+r)^n$$

وبعد عملية توحيد المقامات نجد:

$$P_0 = Rn/r(1-1/(1+r)^n)$$

وهاته العلاقة هي التي تحسب لنا معدل الكفاءة الحدية للاستثمار وذلك باستعمال الجداول المالية .

✓ قرار الاستثمار:

- إذا كان معدل الكفاية الحدية للرأسمال أكبر من معدل الفائدة نختار المشروع الاقتصادي.
- إذا كان معدل الكفاية الحدية للرأسمال أقل من معدل الفائدة نختار المشروع المالي.

7- مضاعف الاستثمار الكينزي البسيط:

7-1 تعريفه: هو عبارة عن أداة للنمو الاقتصادي و هو يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني أو هو المعامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الاستثمار.

استخراج صيغته:

بما أن :

$$Y = C + I$$

$$C = c_a + c_y$$

$$Y = c_a + c_y + I_a$$

$$y - c_y = c_a + I_a$$

$$y(1 - c) = c_a + I_a$$

$$y = 1/(1 - c) c_a + I_a$$

لنفترض بأن الاستثمار المستقل قد زاد بمقدار $\$I$

$$I + \$I \leftarrow Y + \$Y$$

$$Y + \$Y = 1/1 - c \text{ ca} + I_a + \$I_a$$

بطرح العلاقتين نجد:

$$\$y = 1/1 - c \$I$$

$$\$y / \$I = 1/1 - c = k_s$$

و تسمى k_s بالمضاعف البسيط حيث الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل.

2-7 فرضيات المضاعف:

- توجد طاقة إنتاجية معطلة أي مخزون في رأس المال غير مستعمل حتى يكون هناك مرونة في الجهاز الإنتاجي.
- بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها.
- وجود استقرار اقتصادي.

✓ **الفجوة الانكماشية و الفجوة التضخمية:** يتميز النشاط الاقتصادي بتغير مستوى الطلب الكلي و العرض الكلي مما يؤدي إلى اختلال في مستوى الدخل حيث تأخذ الفجوة شكلين هما⁷:

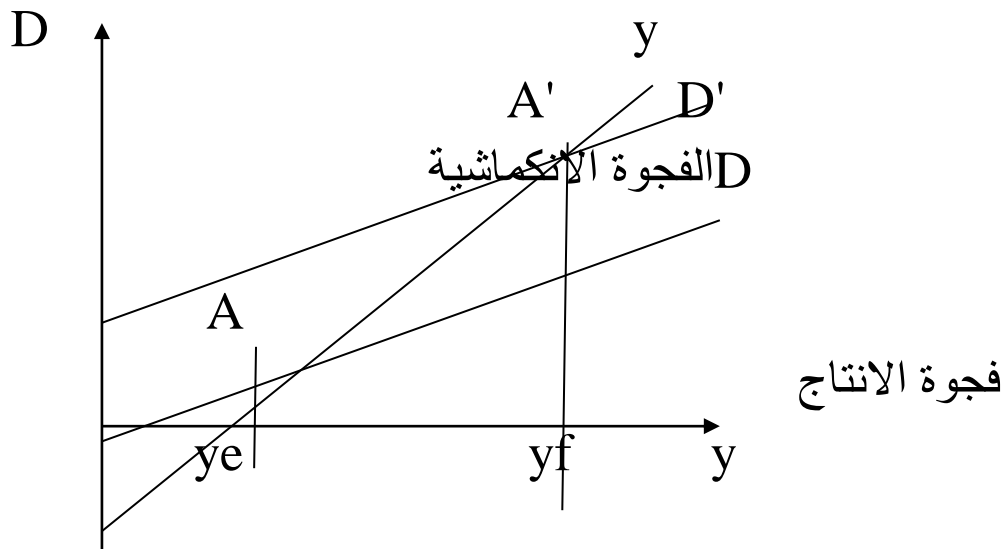
- **الفجوة الانكماشية:** تعبر الفجوة الانكماشية عن وجود انكماش في مستوى النشاط الاقتصادي، وتحدث عندما يكون الطلب الكلي أقل من العرض الكلي أي أن الاقتصاد يعمل بأقل من إمكانياته الفعلية أي أن هناك مستوى دخل يمكن الوصول إليه وهو دخل العمالة الكاملة أو دخل التشغيل التام، و لكن مستوى الدخل المحقق أقل من دخل التشغيل التام فالفرق بينهما يعرف بالفجوة الانكماشية وهي تعبر عن إمكانيات وموارد اقتصادية غير مستغلة وعاطلة تظهر

في شكل ارتفاع في معدلات البطالة يتم حساب هذه الفجوة من خلال العلاقة التالية:

الفجوة الانكماشية = فجوة الإنتاج/المضاعف

حيث أن فجوة الإنتاج: دخل التشغيل التام-الدخل عند التوازن بما أن قيمة فجوة الإنتاج موجبة فستكون قيمة الفجوة الانكماشية موجبة وتعبر عن المقدار الواجب إضافته في الطلب الكلي للوصول إلى دخل التشغيل التام وتتم هذه الإضافة من خلال إتباع الدولة لسياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي مع تقليص الضرائب) وكذا سياسة نقدية توسعية تقليص (معدل الفائدة و التوسع في العرض النقدي)

ويمكن توضيح الفجوة الانكماشية بيانيا كما يلي :



نلاحظ من خلال الشكل أن وضع الاقتصاد تمثله النقطة A و التي تقابل الدخل التوازني بنما الاقتصاد عندما يوظف جميع طاقاته الإنتاجية يصل المستوى الذي تمثله النقطة A' وهو ما يمثل دخل التشغيل التام Y_f يمثل الفرق بين المستويين ب فجوة الإنتاج للوصول إلى دخل التشغيل التام يجب زياد الطلب الكلي عند مستوى D' يمثل الفرق بين مستوى الطلب الأول D ومستوى الطلب الثاني D' بالفجوة الانكماشية.

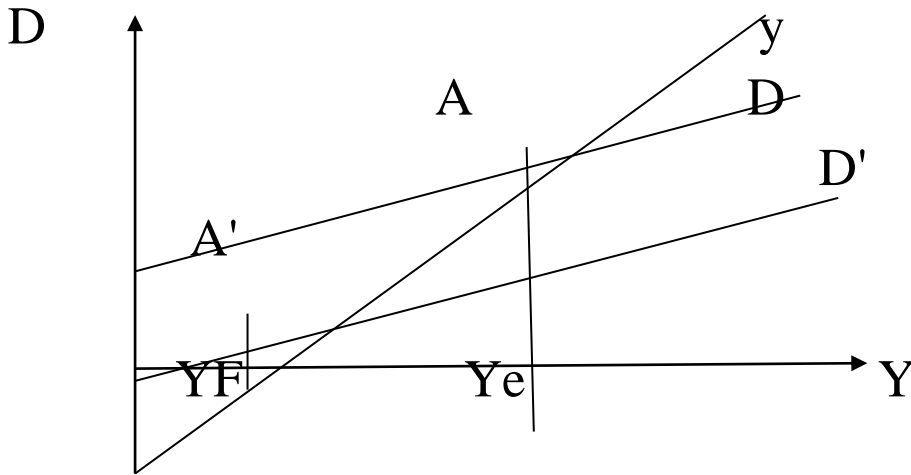
- الفجوة التضخمية:

حسب النظرية الكينيزية فان هذه الوضعية نادرة الحدوث و توافق حالات الحرب حيث يمثل هذا الوضع الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مشغلا بأكبر من طاقته الإنتاجية بحيث يعتمد على موارد إضافية خارجية أي أن التشغيل التام y_f يكون اقل من الدخل التوازني y_e ويتضح هذا من خلال زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار تعبر الفجوة التضخمية عن مقدار الطلب الفائض عن العرض الكلي تحسب الفجوة التضخمية على النحو الآتي :

الفجوة التضخمية = فجوة الإنتاج/المضاعف

بما أن قيمة الإنتاج سالبة فستكون قيمة الفجوة الانكماشية سالبة وتعبر عن المقدار الواجب سحبه من الطلب الكلي للرجوع إلى دخل التشغيل التام لعلاج هذه الفجوة يجب تخفيض الطلب الكلي من خلال إتباع الدولة لسياسة مالية انكماشية (تقليص الإنفاق العام وزيادة الضرائب) و سياسة نقدية انكماشية (تقليص العرض النقدي و رفع معدلات الفائدة).

و يمكن توضيح الفجوة التضخمية بيانيا على النحو الآتي:



نلاحظ من خلال الشكل أن وضع الاقتصاد تمثله النقطة A و التي تقابل الدخل التوازني Y_e بينما الاقتصاد من المفروض أن يكون عند المستوى الذي تمثله النقطة A' وهو ما يمثل دخل التشغيل التام Y_f يمثل الفرق بين المستويين بفجوة الإنتاج نلاحظ أن الاقتصاد يشتغل بأكثر من طاقته الإنتاجية للرجوع الى دخل التشغيل التام Y_f يجب تخفيض الطلب الكلي عند مستوى D' يمثل الفرق ما بين مستوى الطلب الأول D ومستوى الطلب الثاني D' الفجوة التضخمية.

مثال:

ليكن لديك اقتصاد يتكون من قطاعين

$$C=75+0.8y_d$$

$$I=I_a=250$$

المطلوب: أحسب كل من :

- 1- الدخل التوازني؟
- 2- مقدار التغير في الدخل عند استثمار قدره $I=I_a=200$ ؟
- 3- إذا كان دخل العمالة الكاملة $Y_f=1600$ حدد وضع الاقتصاد وطبيعة الفجوة؟

الحل :

1- حساب الدخل التوازني:

$$Y=c+I_a$$

$$Y=75+0.8y+250$$

$$Y=325+0.8y$$

$$y-0.8y=325$$

$$0.2y=325$$

$$Y=325/0.2=1625$$

- 2- إذا تغير الاستثمار و أصبح 200 بدلا من 250 يعني التغير في الاستثمار كان بمقدار (-50) و لإيجاد التغير في الدخل نقوم باستعمال المضاعف الكينزي فنجد أن :

$$\Delta y=(1/1-c)\Delta I$$

$$\Delta y=1/0-0.8(-50)$$

$$\Delta y=1/0.2(-50)$$

$$\Delta y=-250$$

- بمعنى أن إذا انخفض الاستثمار ب 50 و ن فإن الدخل ينقص ب 250 و ن

- 3- إذا كان دخل العمالة الكاملة $y_f=1600$ فما هي وضعية

الاقتصاد

بما أن الدخل التوازني أكبر من دخل العمالة الكاملة فإن الاقتصاد في حالة تضخم.

- نوعية الفجوة هي فجوة تضخمية .

8- مبدأ المسرع أو المعجل:

يقصد بالمعجل الآثار التي يتركها الإنفاق العام على حجم الاستثمار فزيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الدخل القومي بفعل المضعف يؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج وهذا ما يعرف بالاستثمار المولد أو المشتق.⁸

8-1 فرضيات مبدأ التسريع:

إن إدخال مبدأ التسريع في نماذج الاقتصاد الكلي يستند عادة على الفرضيات التالية :

1- في كل فترة زمنية يفترض أن المستحدثين يغيرون مخزونهم من رأس المال وذلك من أجل الحفاظ على ثبات معامل رأس المال فعلى سبيل المثال أن مخزونهم من رأس المال في الفترة $t-1$ يجب أن يتلائم مع مستوى إنتاج هذه الفترة .

$$K_{t-1} = vY_{t-1}$$

2- و في نفس الوقت يعمل المستحدثون على تحقيق نفس العلاقة بين مخون رأس المال المتوقع في فترة t و الإنتاج المتوقع لنفس هاته الفترة أي m

$$K^t = v^t Y^t$$

حيث أن العلامة (`) تدل على قيمة متوقعة أو تنبؤية ونتيجة لذلك فإن المستحدثون يحققون خلال الفترة t حجما من الاستثمار الصافي كافيا لجعل مخزون رأس المال بالمستوى المرغوب :

$$I_t = K^t - K^t - 1$$

صلاح مهدي قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف و المعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم -المنتج الديناميكي- مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية المجلد 14 سنة 2008 ص 164⁸

وهذه العلاقة يمكن كتابتها بالشكل التالي: $It = vY^t - vY^{t-1}$ وذلك بعد تعويض K^t و K^{t-1} بقيمتيهما في المعادلتين السابقتين 38 و 39 فان :

$$It = v(Y^t - Y^{t-1}) \text{ وهذا يستلزم أن } It = v\delta Y^t \text{ ومنه فان :}$$

$$V = It / \delta Y^t$$

وهي صيغة المسرع التي توضح أثر التغير في الدخل على التغير في الاستثمار.

3- أن الاستثمار في الفترة t هو استثمار تابع و بالتالي فان الاستثمار المستقل قيمة معدومة.

4- نقبل بان المستحدثين يقومون بتنبؤاتهم الخاصة بحجم الإنتاج في الفترة t أي y^t بالطريقة التالية:

انهم يفترضون بأن الفجوة أو الفارق الزمني المسجل بين هذا الناتج Y^t و ناتج الفترة السابقة Y^{t-1} يكون مساويا للفرق بين الناتج لهذه الفترة Y^{t-1} و ناتج الفترة السابقة له Y^{t-2} أي :

$$Y^t - Y^{t-1} = Y^{t-1} - Y^{t-2}$$

و بما ان :

$It = v(y^t - y^{t-1})$ هذا يؤدي إلى أن تابع الاستثمار يمكن أن يأخذ الشكل التالي :

$$It = v(y^t - 1 - y^{t-2})$$

وهذا يعني بالنتيجة أن تابع الاستثمار ذو تأخير زمني كما راينا في تابع الاستهلاك تماما.⁹

9- انتقادات الموجهة للمضاغف الكينزي البسيط:

بريش السعيد، مرجع سبق ذكره ص 144 - 145⁹

وجهت الكثير من الانتقادات للمضاعف الكينزي البسيط للاستثمار من أهمها:

- 1- أن الميل الحدي للاستهلاك للفئات الأسرية مختلف و غير متشابه حيث أن الميل الحدي للمستهلك للعمال يختلف عن أصحاب الصناعات عن الفلاحين الخ وهذا ما يجعل الميل الحدي للاستهلاك يختلف حسب الفئات الاجتماعية و لفئات العمرية .
- 2- الميل الحدي للاستهلاك غير مستقر عبر الزمن.
- 3- مضاعف الاستثمار يعتبر أن الاقتصاد كمجموع متجانس و لا يؤخذ بعين الاعتبار تنوع القطاعات حيث أن تنوع وتعدد القطاعات و الفروع الاقتصادية، يؤكد بأن زيادة للاستثمار يؤثر على الدخل الوطني بشكل مختلف حسب القطاع المستفيد حيث أن انعاش أو زيادة الاستثمار في قطاع البناء و الأشغال العمومية لا يكون له نفس الأثر على الدخل الوطني و التوظيف، مثل الاستثمار في قطاع الصناعات الالكترونية و هكذا .
- 4- المضاعف الكينزي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار التضخم حيث أن هذا الأخير يؤثر على المضاعف حيث أن زيادة معدل التضخم مثلا سيؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار و بالتالي انخفاض مستوى الدخل ومنه ينخفض المضاعف.
- 5- المضاعف الكينزي البسيط لا يأخذ في الحسبان أثر الضرائب حيث أنه في حال زيادة الضرائب فان ذلك سيؤثر سلبا على الدخل و يجعل قيمة المضاعف أقل.

6- مبدأ المضاعف الكينزي البسيط هو مبدأ سكون لا يأخذ بعين الاعتبار العامل الزمني فهو تحليل في الفترة القصيرة¹⁰

تمرين 01:

قررت بشركة لإنتاج حفاظات الأطفال في الجزائر شراء آلات ومعدات جديدة من أجل الوصول إلى رقم الأعمال المخطط له من قبل مجلس إدارة الشركة في نهاية السنة المقدر ب 24000 م و ن، فإذا قدرت تكلفة شراء الآلات و المعدات و تركيبها ب 44000 م و ن و تكلفة تشغيلها ب 13800 م و ن ومدة حياتها ب 08 سنوات في حين أن الضريبة المفروضة على الربح الخام قدرت ب 50 في المئة، علما أن الاهتلاك خطي ثابت و المطلوب منك:

1 – حساب العوائد السنوية الصافية؟

1- حساب الكفاءة الحدية لرأس المال؟

2- عندما يكون معدل الفائدة 08 في المئة أي مشروع يختار؟

الحل :

بريش السعيد، مرجع سبق ذكره ص 148¹⁰

$$A_m = p_0/n = 44000/08 = 5500.$$

$$R_B = R_t - c_t = R_t - c_e - A_m = 24000 - 13800 - 5500 = 4700$$

$$T_{xrb} = 4700 * 0.5 = 2350$$

$$R_n = R_b - t_{xrb} + A_m = 4700 - 2350 + 5500 = 7850$$

ومنه فان $R_n = 7850$

حساب r بما أن الايرادات السنوية متساوية نطبق القاعدة

$$P_0 = R_n / r (1 - 1 / (1 + r)^n)$$

ومنه نجد :

$$n = 08$$

$$P_0 / R_n = 4700 / 7850 = 5.60$$

نذهب مباشرة للجدول المالي فنجد 5.60 محصورة بين القيمتين 5.335 و 5.747 اللتان تمثلان 0.8 و 0.10 على التوالي اذن:

$$R = 0.10 + 0.8 / 2 = 9$$

نختار المشروع الاقتصادي في هاته الحالة لأنه $I = 8$

$r > i$

تمرين 02: لنفرض أن تكلفة شراء آلة معينة وتشغيلها هي 100000 و ن
و أن العمر الانتاجي لها هو سنتين و أن الايرادات السنوية الصافي
المتوقعة هي 53000 و ن في السنة الأولى و 61000 و ن في السنة
الثانية مع افتراض أن قيمة الآلة معدومة في نهاية الفترة
المطلوب: حساب الكفاءة الحدية للرأسمال؟

الحل: بما أن الايرادات السنوية غير متساوية يستلزم تطبيق قاعدة:

$$P_0 = R_n / (1+r) + R_{n+1} / (1+r)^2$$

ومنه :

$$100000 = 53000 / (1+r) + 61000 / (1+r)^2$$

بضرب الطرفين في الوسطين نجد :

$$100000(1+r)^2 - 53000(1+r) - 61000 = 0$$

وهي معادلة من الدرجة الثانية وبحل هاته المعادلة نجد :

$$r = -0.08975 \text{ أو } R = +0.08975$$

نرفض القيمة السالبة ونقبل الموجبة اذن تصبح :

$$R = 8.975\%$$

وهذا يعني أن مجهودات استثمارية اضافية بنسبة 1 في المئة أدت الى زيادة الانتاج ب 8.975

تمرين مقترح: شركة لسيارات الأجرة تنوي شراء سيارة جديدة وفقا لمواصفات التالية:

- ثمن الشراء 130000 ون.
 - مدة الاستعمال سنتين ثم أعيد بيعها ب 35000 ون و بعد سنتين :
 - تكلفة الصيانة و البنزين 85000 ون في السنة الأولى و 77500 و ن في السنة الثانية.
 - تكلفة تأجير السائقين 170000 ون لكل سنة و الضريبة على الربح الخام لكل سنة 33.33 في المئة و الايرادات الكلية المتوقعة 360000 ون في السنة الأولى و 300000 ون في السنة الثانية.
- المطلوب:

1- أحسب مبلغ الايرادات السنوية الصافية المتوقعة لكل سنة؟

الخاتمة

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هاته المطبوعة الإحاطة بجميع جوانب التحليل الاقتصادي الكلي كما هو مقرر من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، فهي تعتبر أداة تساعد الطالب على فهم مبادئ الاقتصاد الكلي ولكن ندعوا الطلبة قسم العلوم الاقتصادية للاعتماد على مراجع أخرى من أجل إثراء معارفهم في فرع مهم من فروع الاقتصاد .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

- 1- محمد أحمد الأفندي النظرية الاقتصادية الكلية، الامين للنشر و التوزيع ، صنعاء 2014
- 2- عبد الرحيم فؤاد الفارس، وليد اسماعيل سيفو، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر ط1، عمان الأردن،
- 3- خالد واصف الوزني أحمد حسين الرافي مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق دار وائل للنشر عمان الأردن .
- 4- بربيش السعيد الاقتصاد الكلي نظريات نماذج تمارن محلولة دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة 2007 .
- 5- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر 1993
- 6- هيل عجمي جميل جنابي رمزي ياسين تيسع أرسلان النقود و المصارف و النظرية النقدية دار وائل للنشر الطبعة الأولى بغداد 2009
- 7- رانيا الشيخ طه التضخم أسبابه أثاره و سبل معالجته سلسلة كتبات تعريفية العدد 18 صندوق النقد العربي 2021 .
- 8- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ط2، الدار الجامعية الاسكندرية، 2000 .
- 9- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2010، طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل الى علم الاقتصاد : التحليل الجزئي و الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان 2009،
- 10- عبد الحميد عبد المطلب، " اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005 ،
- 11- حميد بوزيدة، "جباية المؤسسة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2007 ،
- 12- سوزي عدلي ناشد، " المالية العامة"، منشورات حلبي الحقوقية، دمشق، 2003 ،
- 13- صلاح الدين عبد الباقي الاتجاهات الحديثة في ادارة الموارد البشرية دار الجامع الجديدة للنشر الاسكندرية 2002 ص
- 14- أسامة بشير الدباغ أثيل عبد الجبار الجومبرد المقدمة في الاقتصاد الكلي دار المناهج للنشر و التوزيع ط1 عمان 2003
- 15- أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1993،
- 16- عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب التحليل الاقتصادي الكلي النظرية و السياسة الاقتصادية منشورات جامعة الجبل الغربي الجماهيرية العربية الليبية 1993 .
- 17- - أشرف أحمد العدلي الاقتصاد الكلي النظرية و التطبيق مؤسسة رؤية للنشر و التوزيع ط1 2006
- 18- معيطب بشير الاقتصاد الكلي دروس و تمارين كليك للنشر ط1 الجزائر 2008

19- أحمد علاش دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي دار هومة للنشر و التوزيع
الجزائر 2014

20- تومي صالح ، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار اسامة للطبع و النشر ، الجزائر، 2012،

21- عمر صخري التحليل الاقتصادي الكلي ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الخامسة
2005

ثانيا المقالات:

1- مختاري مصطفى السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية 2016، مقال منشور في
مجلة الحقوق و العلوم الانسانية –دراسات اقتصادية- جامعة زيان عاشور الجلفة.

2- رحيمي عيسى قرقاد عادل العايب نصر الدين اهرة البطالة مفهومها واسبابها و أثارها مجلة
ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية سنة 2018 .

3- فتحي محدة، عبد الباسط محدة دوافع ومحددات الاستثمار في المغرب العربي مجلة الحقوق و
الحريات مجلد 04 العدد 01 سنة 2016 .

ثالثا المطبوعات:

1- بايزيد كمال مطبوعة بعنوان محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي 1 جامعة الجزائر 3
2023/2022

2- بطاهر علي، مطبوعة بعنوان محاضرات في الاقتصاد الكلي جامع حسيبة بن بو علي الشلف السنة
2023/2022

3- مولود مليكاوي، مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات وتمارين محلولة جامعة لونيبي علي
بليدة 02 سنة 2022/2021

4- زين الدين حماشي مطبوعة في الاقتصاد الكلي، جامعة سطيف 1 سنة 2022/2021

5- بقاط حنان مطبوعة بعنوان محاضرات في مقياس نظريات وممارسات في الاقتصاد الكلي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي السنة 2023/2022

6- بهية عمروش مطبوعة بعنوان الاقتصاد الكلي 1 دروس وتمارين جامعة الجزائر 3 سنة
2022/2021